لانحت واما الجنس فربما زال مثلا اذا استحال الابيض فصار مشفا او الحلو

فصار تفها لا طعم له فزال ح النوع وجنسه وهو الابيض واللون

وزال الحلو والطعم بعا ورتما يزل كما اذا استحال الاسود فصار

ابيض بطل حمل النوع ولم يبطل حمل الجنس ولان المقدمات البرهانية

قيل فيها انها يجب ان يكون كلية فلنبين كيف يكون المقول

على الكل في المقدمات البرهانية فنقول اما في كتاب القياس فانما

كان المقول على الكل بمعنى انه للشئ ليس شئ من الاشياء الموصوفة

بالموضوع بج مثلا الا والمحمول كب مثلا موجود لها ان كان القول

الكلي موجبا ومسلوب عنها ان كان القول الكلي سالبا ولم يكن هناك

قول ثان وهو ان الوجوب والسلب تكون في كل زمان بل في

المطلقات فقد كان يجوز ان يكون المحمول موجودا في كل واحد من

الموصوفات بالموضوع وقتا ما ولا يوجد وقتا ما واما ههنا فان

لن المقول على الكل معناه ان كل واحد مما يوصف بالموضوع وفي

كل زمان يوصف به لا في كل زمان مطلقا فانه موصوف بالمحمول

او مسلوب عنه المحمول وذلك لان هذه المقدمات كلها ضرورية

والضروري يبطل كليته بشيئين اما بان يوجد الموضوع واحد

ليس الحكم عليه بالمحمول موجودا كالكتابة للانسان لانه ليس من

يبتطل

انسان

٥١

انسان كاتب اعني لنزع الموصوف بالموضوع ما هو في زمان
ما ليس يوصف بالمحمول كالصبي لانه لا يوصف بعالم فهذا ان يبطل
كون المقول على الكل ضروريا فان قال قائل انكم اخذتم الضروريات
التي بمعنى ما دام الموضوع موصوفا من جملة المطلقات في كتاب
القياس وكانت هناك كليات مطلقة وكانت كليتها لا يبطل
بالخلل الواقع من جهة الزمان فالجواب انا كنا انما ناخذها مطلقات
بان ترفع عنها جهة الضرورة وههنا انتبا لها جهة الضرورة في
وحيث كنا نجعلها مطلقة فما كنا نقول ان الضروري ما دام الموضوع
موصوفا بما وصف به مطلق من جهة اشتراط هذه الضرورة بالفعل
بل مطلق من جهة امكان اشتراط هذه الضرورة فيه ولا امكان
الضرورة الحقيقية حتى ان المقدمات التي اذا اشترط فيها الضرورة
لم يمكن ان لا تشترط الا هذه الجهة فهي مطلقة اذا خلت من هذه
الشرايط والجهات وفرق بعيد بين امكان اشتراط شيء وبين
اشتراط بالفعل فههنا اذا اشترطت الضرورة انتقضت بالخلو
عن الحكم اي زمان كان وهناك اذا لم يشترط الضرورة بل كانت
القضية مطلقة بلا شرط بالفعل فلم ينتقض بالخلو عن الحكم زمانا
... زمانا وكان لم يشترط ... الحمل الوضع ولو اشترط هناك

والتي اخذتم في البرهان ليست الا هذه وقد جعلتم
الفرق ما الزمان من جهة الواقع بالخلل كليتها تبطل
البرهان كتاب في ... ومنها ... القياس كتاب في وهي بينها
صا قد

... المحمول فيكون ... في المحمول مماثلا زعما فيه قوله
ترفع واثبتنا صدق

فيه الضروري لا كما ... بل مخصص بالقسم الثالث
اي مما كنا نقول ان الضروري مطلق
من حيث هو ضروري بل نقول
ان الذي هو ضروري
باعتبار فانه مطلق
باعتبار آخر
صدق

اشتراط الضرورة فكان بالضرورة ما دام موصوفا بالموضوع فلم
يوجد في بعض زمان اتصافه به لكان القول مستقضا ولنعتبر عن
هذا من جهة اخرى فنقول ان الذي تعتبر فيه الخلو زمانا والدوام
زمانا ههنا هو غير الذي كان تعتبر فيه الامران هناك وهناك
انما كان تعتبر ذلك ما بين حدي المط على الاطلاق وهما ذات
الشيء الابيض وذو اللون المفرق للبصر فنعتبر حال المحمول عند ذات
الموضوع من حيث ذاته وههنا نعتبر ذلك في شرط الموضوع
وهو ما دام ذات الموضوع موصوفا بصفة انه ابيض وهناك
لم يكن شرط هذا بل كان انما يكون مطلقا لانه ليس يعرض
لذات الموضوع دايما بل في وقت اتصافه بانه كذا فكان
ليس كل موصوف بانه ابيض فهو ذو لون مفرق للبصر ما دام
موجود الذات بل ما دام موصوفا بانه ابيض فكان ذو لون
مفرق للبصر لا يحمل في كل وقت على ذات الموضوع بانه
ابيض بل وقتا ما ههنا لكن ابيض ولكن انما يمتنع ههنا ان يخ شيء
من الموضوع عن المحمول زمانا اذا اخذنا الموضوع بالشرط
الذي يصدق معه الضرورة وكان هناك ابيض لكن وهذه المقدمة
يستعمل في البرهان موجها في جهة الضرورية ولكن ... انما يكون

مطلقة

٥٢

مطلقة بالحقيقة اذا اخذت ولم يتوسل نظرا الى الوجود فقط

فقد انحلت هذه الشبهة العويصة فصل

في المحمولات الذاتية التي تشترط في البرهان واذا كانت

المقدمات البرهانية يجب ان يكون ذاتية المحمولات

للموضوعات غير غريبة فان القريبة لا تكون عللا ولو كانت

المحمولات البرهانية يجوز ان يكون غريبة لم يكن مبادي البرهان

عللا فلا يكون مبادي البرهان عللا للنتيجة فلنبين ما الذي

هو بذاته فنقول ان الذي هو بذاته يقع على وجوه منها

وجهان خاصان بالحمل والوضع وهما المعتد بهما في البرهان

فيقع ذاتي من جهة لكل شيء مقول على الشيء من طريق ما هو

وهو داخل في حده حتى يكون سواء قلت ذاتي او قلت

مقول من طريق ما هو وهذا هو جنس الشيء وجنس جنسه

وفصله وفصل جنسه وحده وكل مقوم بوجود الشيء مثل

الخط للمثلث والنقطة للخط المتناهي من حيث هو خط متناه

وهكذا قيل ايضا في التعليم الاول فاقول قبل ان نراجع الى

الغرض يجب ان نستيقن من هذا ان الفصول صالحة

ان يكون داخلة في جواب ما صلوح الجنس وفي التعليم

بما اعم من ذاتي المقول الاول صدق
في البراهين

ان في طريقه
المراد بالعموم بعضها

فيه عدم الفرق بين الذاتي
وبين المقول في طريق ما هو
فان الحكم كانه انما يشمل الذاتي
كذا المقول في طريق ما هو
صدق

الاول وهو الفصل والجنس كل واحد منهما للنوع كالآخر في كونه
داخلا في ماهيته ومقولا في طريق ما هو ثم انه قد جعل الفصل
الاخير المورد في حد الجنس هو انه مقول في جواب ما هو
وفرق به بين الجنس والفصل وغير الفصل فيجب من ذلك ان يكون
المقول في جواب ما هو غير المقول في طريق ما هو وان يكون
بينهما فرقان لا محالة على ما رايناه واوضحناه في موضعه و
فهذا وغيره فلنعد الى موضعنا الذي فارقناه فنقول ويقال
الذي بذاته من جهة اخرى فانه اذا كان شيء عارضا لشيء وكان
يوخذ في حد العارض اما المعروض له كالانف في حد الفطوسة
والعدد في حد الزوج والخط في حد الاستقامة والانحناء
او موضوع المعروض له كالخارج بين المتوازيين لمساوي
زواياه من جهة لقائمتين او جنس الموضوع المعروض له
بالشرط الذي نذكر فان جميع ذلك يقال له انه عارض ذاتي
وعارض للشيء من طريق ما هو هو فهذان هما اللذان
يدخلان في المحمولات في البراهين والتي يوخذ في حدها
جنس موضوع المسئلة ان كان ذلك الجنس اعم من موضوع
الصناعة لم يستعمل فانه ناظر على الوجه العام بل

فمن نظم الحد بترتيب الحد فالجنس احرى ... او الاتم يتبع الفصل واقع في ذلك الطريق ... بعده فاذا حمل الحد على المحدود فانه لا محالة يحمل اولا الجنس ثم يحمل عليه الفصل باعتبار تقييد الجنس به فالذي يقع في طريق ما هو تحقيقه هو الجنس وكل شيء يحمل في طريق ما هو فانه جنس فالمقول في طريق ما هو هو الذاتي الاعم الذي في صدر ذلك الطريق وذلك يعرف نهاية التحقيق في هذا المقام منه

والّلواتي نخ

نبّه على عدم الفرق بينهما منه

موضوع

بموضوع الصناعة فيكون الحد المستعمل في الطبيعيات مختصا
من جهة النظر فيه بما يكون طبيعيا والمناسبة في المقادير
مناسبة مقدارية وفي العدد مناسبة عددية بحيث
بحيث يدخل في حدها موضوع الصناعة واما ما خرج
من موضوع الصناعة فلا تعتد به ولا يلتفت اليه ولا ينتفع
به من حيث هو خارج نعم ان كان خارجا عن موضوع المسئلة
وليس خارجا عن موضوع الصناعة فلا يوخذ في حده موضوع
المسئلة بل جنسه وموضوعه وامر اعم منه ولكن لا بد من
ان يوخذ موضوع الصناعة في حده اخر الامر فهو مما
يدخل في البرهان فان المحمول في قولك بعد الخط مسا وهذا
الخط وهذا المضروب في نفسه زوج محمولات اعم من الموضوع
فكيف يوخذ في حده الموضوع فليس عن كل محمول في
المقدمات البرهانية يكون اما نفس الموضوع ماخوذا في
حده واما هو ماخوذ في حد الموضوع اللهم الا ان يقال
ان محمولات المقدمات اما ان يوجد في حدود الموضوعات
لها او يوجد في حدودها موضوع الصناعة او يقال
ان محمولات المقدمات اما ان يوجد في حدود الموضوعات

لها او يكون الموضوعات او ما يقوم مقامها مما هو من تلك الصناعة
يوخذ في حدودها والى هذا ذهب المعلم الاول
وان لم يفصح به فكل محمول برهاني اما ماخوذ في حد
الموضوع او الموضوع و ما يقوم مقامه ماخوذ في حده
اما مطلقا كالسطح للمثلث واما التخصيص يلحق به
ضرورة كان الخط اذا حمل عليه المساوى فانما يحمل
عليه المساوى لخط ما وهو مخصص والعالم اذا حمل عليه
انه واحد حمل عليه الواحد في العالمية لا الواحد مطلقا
وهذا ايضا تخصيص له بقول او فعل واما كيفية اخذ
ما يقوم الموضوع في حد العارض فذلك ان يوخذ
موضوع المعروض له او جنس المعروض له او موضوع
جنسه الاول كما يوخذ العدد في حد مضروب عدد
زوج في عدد فرد والمثلث في حد مساواة مضروب
ضلعه في نفسه لمضروب الاخرين كل في نفسه فان
موضوع هذا العارض هو المثلث القائم الزاوية
ولكن يوجد في حده المثلث والثاني كما يوخذ السطح
في حد المثلث القائم الزاوية فانه موضوع جنسه

فانه ماخوذ في حده
جنس الموضوع المعروض
له

والمثلث

٥٦

والثالث كما يوجد العدد في حد روح الروح فجميع هذه
يق لها اعراض ذاتية فما كان من المحمولات لا ماخوذا
في حد الموضوع ولا الموضوع او ما يقومه ماخوذا في حده
فليس بذاتي بل هو عرض مطلق غير داخل في صناعة
البرهان مثل البياض للقفنس وان كان لازما على ما ستوضح
وما بعد هذا يقال بذاته لا على جهة يليق بالحمل والوضع
ولا لايقا بالبرهان فيق لما معناه غير محمول على موضوع
او في موضوع فهو قايم بذاته واما المشي والمحمولات
كلها فكل واحد منها يقتضي معنى ذاته مثل معنى الماشي
ويقتضي شيا آخر هو الموضوع له فليس ولا واحد منها
مقتصرة الوجود والدلالة في المعنى على ذواتها فذواتها
ليست هي هي بذواتها ويق ايضا بذاته للشيء الذي
هو سبب للشيء موجب له مثل ان الذبح اذا تبعه الموت
لم يقل انه قد عرض ذلك اتفاقا بل الذبح يتبعه الموت
بذاته لا مثل ان يعرض برق اثر مشي ماش او عشي انسان
فيعثر على كنز وساير كل ما كان اتفاقا ويق ليس بذاته
لما كان من الاعراض في الشيء او ليا اعني يقول لها اوليا انه

وهذا اعم من المحسوس ... بكيفية عرض ... لمعروض لذاته ولما هو هو ولا ... اعم او اخص ... مطلق

لم يعرض لشيء آخر ثم عرض له بل ما كان لا واسطة فيه بين
العارض والمعروض له وكان المعروض له سببا لان يق
انه عرض في شيء آخر كما تقول جسم ابيض وسطح ابيض فالسطح
ابيض بذاته والجسم ابيض لان السطح ابيض فهذه هي الوجوه
الخارجة عن غرضنا ههنا بل الداخل في غرضنا هو المذكور
ان الاولان فان قد يطلق لفظ ما بذاته مرادفا لما هو
مقول من جهة ما هو على المعنى المذكور في هذا الفن
فيق للمقوم ذاتي لما يقومه وبذاته له وقد يطلق لفظة
بذاته والذاتي ويعنى به العارض الماخوذ في حده
الموضوع او ما يقومه على ما قيل وربما قيل على معنى اخص
واشد تحقيقا فيعنى به ما يعرض للشيء او يق عليه لذاته
بتقييده بشرط الاولية كما صرح صدق
ولما هو هو لا لاجل امر اعم منه ولا لاجل امر اخص منه و حين
يستعمل على هذا المعنى في التعليم الاول فقد يتضمن
شرط الاولية فلذلك من غير استثناء وشرط الشيخ منه
انه يجب ان يكون اوليا واذا لم يفهم ذلك تشوش
ونوقض وقيل ما كان يجب ان يق انه لذاته الذي
لما هو هو والسبب فيه عم انه لم يفهم هذا الاشتراك [illegible]
الذي [illegible]

فيه ان الذاتي لفظ مشترك

ع
ا رفع [illegible] لذاته انه
لما هو هو ه
صدق

ولزم

ولذلك قيل لا الموسيقي ولا البياض ذاتيات للحيوان لان الموسيقي
من خواص الانسان فيكون للحيوان بسبب انه انسان و
اما البياض فقوله لانه جسم مركب ومن بعده الاعراض
ما هو ضروري مثل قوة الضحك للانسان ومنه ما هو غير
ضروري مثل الضحك بالفعل للانسان وقد بلغ من عدول
بعض الناس عن المحجة في هذا الباب لسوء فهمه ان ظن
ان المحمولات في البراهين لا يكون الذاتي الا المقومات
لانه لما جرت العادة عليه في تامله لكتاب ايساغوجي
بان يسمى المقوم ذاتيا ولا يفهم هناك من الذاتي الا المقوم
ظن ان الذاتي في كتاب البرهان ذلك بعينه و
هو العلة قال وليس كل علة فان الفاعل والغاية
لا يصلح ان يجعل احدهما وسط برهان بل المادة واما
يجري مجراها وهو الجنس او الصورة وما يجري مجراها
وهو الفصل وان محمولات المطالب ايضا هي هذه باعيانها
وانه انما يكون المقدمة الكبرى ذاتية اذا كان محمولها
ذاتيا بمعنى المقوم للموضوع وقال ان الحد الاوسط
يكون ذاتيا لكلا الطرفين بمعنى المقوم وحين سمع قسمة
لكل من حد

الذاتی لم یعلم ان الذاتی فی کلا القسمین المستعملین
هو المحمول بل حسب انه المأخوذ فی الحد فظن ان القسمة
هکذا ان من الذاتیات ما هو محمول ماخوذ فی حد
موضوعه ومنه ما هو موضوع ماخوذ فی حد المحمول
لیس لان ذلک المحمول یکون ذاتیا للموضوع بل الموضوع
وقد رایت بعض المنتسبین الی المعرفة ممن کانت
عبارة هذا الانسان اقرب الی طبعه فیعول علیه
فی المنطق فاعتقد جمیع هذا فالزمه لزوم هذا
المنهج ان قال کل محمول ضروری غیر مفارق فهو
مقوم وان لا معنی للخاصة التی یعم النوع کله فی کل
وقت ولان الخاصة مما لا یمتنع مفارقته ولان کون
المثلث المتساوی الساقین ذاتا وتین متساویتین
عند القاعدة فصل له لا خاصة ولان کون کل مثلث
ذا زوایا متساویة لقائمتین فصل له لا خاصة ولان
هذه مقومات لموضوعها ومع ذلک فیجعل الحد الاوسط
علة موجبة للاکبر حتی یکون البرهان ... او یعرف
لان ذلک کثیرا ما یکون مساویا ویعرف ... کل ... علة

فی حد موضوعه

ولان

ولكن المع ليس بمقوم فيكون الاكبر المع ليس مقوما بل لازما
وقد فرض محمولا ذاتيا بمعنى المقوم ومنع ان يكون لازما
غير مقوم ومع ذلك فان المقدمة يكون ذاتية ومحمولها ليس بذاتي
بمعنى المقوم ويعرف لكن المع ربما كان لازما عن العلة دائما لا ايضا
وايضا فانه مع قوله ذلك يعرف ان مثل المساوي زواياه لقائمتين
ان كان مقوما لمثل المثلث فلا يكون المثلث مقوما له لان
المقوم علة والشيء لا يكون للشيء الواحد علة ولا معلولا الا
لسبيل العرض لان كل مقوم متقدم والمتقدم لا يكون متاخرا
من نفس ما هو عليه متقدم ويعرف انه ليس كل ما هو مع الشيء دائما
فهو علة بل يحتاج ان يكون مع المعية مقوما لو الاخر مع المعية
غير مقوم فيكون المحمول في الاكبر لانه ذاتي مقوما للاوسط و
لان الاوسط في البرهان علة لوجود الاكبر عنده مطلقا فهو
متقوم بالاوسط وايما كان غير مقوم فهو لازم لزوما كليا وما هو
لازم لزوما كليا فهو ذاتي فهو مرة اخرى مقوم فما اخلق بالعاقل
لكن يعجب من عقول هولاء وانت تعلم ان جميع المطالب في
علم الهندسة والعدد يطلب عن امور لازمة ليست مقومة
بوجه فانك لا تجد فيها قياسا يطلب عن محمول جنسي او فصلي

خ ل ومنهما

والعجب من ذلك الاول المستشهد به اذا انكروا ان يكون العلة الفاعلة وسطا ثم انه في الحال ضرب المثل بتوسط قيام الارض في الوسط في اثبات الكسوف وذلك في الحصر علة فاعلية للكسوف يوجد في حد الكسوف والعفونة يوجد في حد صنف من الحميات وكثير من الاسباب الفاعلية والغائية يوجد في الحدود والبراهين كما يأتيك بيانه من بعد والعجب الاخر ان المثال الذي اورده هو قيام الارض في الوسط وذلك علة لانمحاق الضوء ومقوم له لا مقومة به وعارض خاص للقمر الذي هو الحد الاصغر لا مقوم له وربما يغترهم ما يقول من امر الحد وانه مناسب للبرهان فيحسبون ان كل برهان ينحل الى الحدود واذا انحل الى الحد كان الحد هو حد الاوسط او الاصغر وليس كذلك كان وانما يكون ذلك بين الاوسط والاكبر فان القايس العامل ان القمر يقوم الارض بينه وهي الشمس وما قامت الارض بينه وبين الشمس او رشته ظلمة بالشر لم يكن الوسط فيه حد للقمر ولا جزء حد ولا الاكبر حدا للاوسط بمعنى المقوم ولا جزء حد له لكنه معلول له بل الاوسط والاكبر كل واحد منهما او مجموعهما كما ستعلم حد [illegible] الذي هو الكسوف وهو عرض ذاتي من الاعراض التي للقمر وسيرهما

وهو الحلطة دون الدقيقة والبومية صح

مقوما

٥٦

مقوما له حتى يكون ذاتيا بالمعنى الذى هو عندهم وهذا الطغيان
انما عرض لهم من شيئين احدهما بسبب ما جرت به العادة
من استعمال لفظة الذاتى فى كتاب ايساغوجى ولم يعلموا انه
لا الذاتى ولا الضرورى ولا الكلى فى هذا الكتاب هو ما قيل
فى كتاب قبله والثانى تفخيم امر البرهان اذ جعلوه من الذاتيات
المقومة اذ كان الذاتى المقوم يتخيل عندهم انه اشرف و
البرهان ايض بالحقيقة هو اشرف فيتوهمون انه يجب
ان يكون مقدمات البرهان من الاشراف لا غير كما لو قال قائل ايض
انه لا يجب ان يكون برهان على سالب لانه خسيس او لا يجب
ان يكون برهان على الامور الطبيعية والتعاليمية بل انما
يناسب البرهان للاشرف من الامور وهو الامر الالهى فانه
لو كان للاشرف فى هذا الباب يدخل وكان المدخل ليس
على سبيل شرف المناسبة والصدق بل الشرف الاخر لكان
يجب ان تعتبر هذا فى المبادى فيجب ان يعتبر ايض فى المسايل
فيكون انما يجب فى المقدمات ان يكون ذاتية المحمولات بمعنى
المقوم الا [illegible] بالشرف اذ كانت مختصة بالعلم الالهى لشرفه
[illegible] هذا واشباهه ليس بشيء ولا يجب ان يصغى الرجل العلمى

الى حديث ان ذا شريف وان دا خسيس بل الى الوجود فى نفس
الامور فلنعرض عن امثال هولاء الخارجى ولنصر الى عرضنا
فى تحقيق الاعراض الذاتية فنقول انما سميت هذه اعراضا
ذاتية لانها خاصة بذات الشئ او بجنس ذات الشئ فلا يخ
عنها ذات الشئ او جنس ذاته اما على الاطلاق مثل ما للمثلث
من كون الزوايا الثلث متساوية للقائمتين واما بحسب المقابلة
اذا كان الموضوع لا يخ عنه او عن مقابله بحسب المضادة
او بحسب العدم الذى يقابله وخصوصا مثل الخط فانه لا يخ
عن استقامته وانحناء والعدد عن زوجية او فردية
والشئ عن موجبة او سالبة فاذا اجتمع فى هذه العوارض
ان كان الموضوع لا يخ عنها باحد الوجهين المذكورين
وكانت ليست لغير الموضوع او جنسه كانت مناسبة
لذاته فلو كان الموضوع لا يخ عنها لكن يوجد بعضها من اشياء
غريبة من ذاته وجنسه مثل السواد للغراب لما كانت
ذاتية له بوجه اذ كانت لا يتعلق بذاته ولا بذات ما يقومه
ولا ذات الشئ متقوم بها ولو كان الموضوع يخ عنها لا الى
مقابل مثلها بل الى سلب فقط لكان ذات الموضوع لا يقتضيها

فى المقارنة

فی المقارنة ولا فی التقوم بها فاما اذا کانت من الامور اللاحقة
للموضوع التی تقتضیها ذاته واختصت بجنسه ولزمته
مطلقا او علی التقابل صارت تستحق ان تسمی اعراضا
ذاتیة ونقول ان الاشیاء الموجودة فی موضوع موضوع
للصناعات لیست اعنی فی موضوع موضوع للمسایل اعنی التی
وجودها ان یکون فیه هی التی تعرض لذلک الموضوع لذاته
ولانه ما هو هو واما اللوازم العرضیة التی لیست بهذه
الصفة فانها وان کانت لازمة فهی خارجة عن ان یفید
الموضوع اثرا من الاثار المطلوبة له وکیف وهی اعم من
تلک الاثار اذ تلک الاثار انما توجد فی الموضوع وهی یوجد
خارجة عنه فان اخذت من حیث هی مخصصة بالموضوع
صارت ذاتیة ماخوذا فی حدها الموضوع واعلم ان الاعراض
الغریبة لا یحمل مطلوبات فی مسایل الصنایع البرهانیة و
ذلک لانها ان اخذت من حیث یخصص بموضوع الصناعة
زالت بتلک غرابتها وانما یمکن ان یخصص اذا کانت مناسبة
للموضوع او لجنسه او لما هو کالجنس فیکون العام للعام والمخصص
للمخصص وما لم یکن لک لم یکن مستعملا فی البرهان وان اخذت

مطلقة فليس وجودها لموضوع الصناعة من حيث هي موضوع
الصناعة وقد توجد في غيره فلا يكون النظر فيها من جنس
النظر المخصوص بالصناعة ثم العلوم اما جزوية واما
كلية والعلم الجزوي انما هو جزوي لانه يعرض موضوع
من الموضوعات ويبحث عما يعرض له من جهة ما هو ذلك
الموضوع فان لم يفعل ذلك لم يكن العلم الجزوي جزويا بل دخل
كل علم في كل علم وصار النظر ليس في موضوع مخصوص
بل في الوجود المطلق فكان العلم الجزوي علما كليا ولم يكن
العلوم متباينة مثال هذا ان علم الحساب جعل علما على حدة
لانه جعل له موضوع على حدة وهو العدد فينظر صاحبه
فيما يعرض للعدد من جهة ما هو عدد فلو كان الحساب
ينظر في العدد ايضا من جهة ما هو كم او كان الناظر في
الهندسة ينظر في المقدار من جهة ما هو كم لكان الموضوع
لهما الكم لا العدد والمقدار فاذا كان ينظر في العدد من جهة
ما هو مقدار ما او ذو مقدار فيكون نظره عارضا للمقدار
من حيث هو مقدار واذا كان له ايضا حتى ينظر في المقدار
من جهة ما هو عدد لم ينظر فيما يعرض للعدد من حيث

هو

هو عدد كان العلمان قد صارا علما واحدا وكذلك ان كان
هذا ينظر في المقدار من جهة ما يقارن مبدا حركة فيكون
له لان ينظر في الشيء من جهة ما هو مبدا حركة فلم يتبين
علم من علم او كان صاحب العدد ينظر في العدد من جهة
ما هو موجود كان له لان ينظر فيما يعرض للموجود من حيث
هو موجود كان الحساب لا يفارق الفلسفة الاولى فكذلك
اذا كان موضوع صناعة ما جزئية ولكن الطب امرا ولكن
بدن الانسان وطلب عارض غريب ليس للانسان من جهة
ما هو انسان مثلا كالسواد المطلق والحركة المطلقة فان
السواد للانسان من جهة ما هو جسم مركب تركيبا ما
والحركة له من جهة ما هو جسم طبيعي فكان له لان ينظر فيما
يعرض للجسم المركب من حيث هو جسم مركب او من حيث
هو جسم لكان الطب هو عين العلم الطبيعي الكلي ولم يكن
هو علما جزئيا فكان يكون ايضا ينظره وفلاحته اذ كان
يكون كل واحد منهما العلم الطبيعي ونحو فيه الفهم اللهم الا ان
يجعل السواد سوادا مخصصا بالانسان وليس له ان يجعله
سواد الانسان بل سواد هو بحال مع ذلك الحال يكون للانسان

تميز خ

الحكمة خ

حتى لا يكون تخصيص نسبة فقط بل تخصص لامر خاص لذلك
الخاص بخصيص النسبة فمن لنا لا عراض الغريبة لا ينظر
فيها في علم من البرهانيات وان اتفق ان انتج بين مثل
هذا في علم ما وان كان من مقدمات صادقة فانما يكون
بيانا على سبيل العرض لان في مثل هذا القياس اما ان يكون
الاوسط غريبا او الاكبر فان كان الاوسط امرا غريبا من هذا
الموضوع فيكون مناسبا لموضوع اخر العلم الكلي فيكون
البرهان بالذات من صناعة اخرى ويكون عن هذه الصناعة
بطريق العرض فان كان الاوسط مناسبا ولكن حمل الاكبر عليه
لا يكون لانه هو بل لان الاكبر المحمول غريب منه ومن جنسه
والا لكان الاكبر مناسبا ولا يكون ايضا لاجل شيء داخل
معه فيكون من حق الاوسط ان يكون بينه وبين الاكبر اوسط
آخر قد ترك مواخذات النتيجة لان وجهها الذي سبع
بد حتى لم يوجد في بيانها مقدمة بينة بنفسها ولا مقدمة
بحر را مرها على انها مبداء العلم واصل موضوع فلا يحصل
من ذلك تعيين مطلق ولا يقين لازم عن اصل موضوع
فلا يكون البيان بيانا حقيقيا بل بالعرض وقد ظن بعضهم

لمن السبب

ان السبب فی انه لا یستعمل فی البراهین وسط من عرض غریب
وان کان لازما انه لا یکون علة ذاتیة للطرف الاکبر فلا یکون
البرهان برهان لم ولیس الامر علی ذلک فان هذا النظر الذی
نحن فیه لیس کله فی برهان الم حتی اذا لم یکن الشیء برهان
لم لم ینظر فی هذا الکتاب فصار حینئذ قیاسا خارجا عن
القیاسات التی فی هذا الکتاب فصار ذلک جدلیا او مغالطیا
او غیر ذلک فانه لیس نتصور القیاس بان ینتج شیا صدقا من
مقدمات صادقة ماخوذة من جهة هی صادقة جدلیا
ولا مغالطیا ولا شیا حقه ان یبان فی فن اخر من الفنون
الخارجة عن البرهان ولا اقسام الصنایع القیاسیة اکثر
من هذه الخمسة بل هذا الکتاب یشتمل علی بیان البرهان
المطلق الواقع علی ما یعطی الیقین بالان فقط وعلی ما یعطیه
مع الان اللم فیکون العارض الغریب الذی لیس بعلة لا یجعل
القیاس خارجا عن البحث الذی فی کتاب البرهان ولا یوجب
ان لا یکون یقینی وکفی سقوطا بقول من یقول ان ما لا یعرف
علة لا یکون به یقین فانه یوجب ان لا یکون له یقین بالباری
جل ذکره او ... بب بوجوده فیعرف بانه ضایع السعی

فی طلب العلم اذ هو فاقد للشی الذی یطلب له العلم وهو
الیقین بالبادی نعم جده بل یجب ان یعلم ان العلة فی تزییف
هذا العارض ما هو مفهوم کلام المعلم الاول انه فهمه وهو ان
هذا العارض اذا جعل وسطا کان الاکبر اما مساویا له
او اعم منه وکیف کان الاکبر کان امرا غریبا عن موضوع
الصناعة خارجا من موضوع الصناعة وذلک لان ما یساوی
شیا یعم خارج موضوع الصناعة فهو واقع خارجا فضلا
عما هو اعم منه واذا کان کذلک لم یکن الاکبر من الاعراض الذاتیة
بوجه من الوجوه فان کان الاکبر عرضا ذاتیا وکان الاوسط
عرضا غریبا اعم منه دل کما یدل العلامات التی هی اعم وجودا
علی ما قیل فی الفن المتقدم ویکون مثل هذا البیان بیانا
ان وقع حقا فانما یقع حقا علی سبیل العرض

فصل

فی کون المقدمات البرهانیة کلیة وفی معنی الاولی وتتمیم القول
فی الذاتی وقد کان المقول علی المعنی الکلی فی کتاب القیاس
مقولا علی کل واحد وان لم یکن فی کل زمان وکان المقول
علی الکلی فی کتاب البرهان مقولا علی کل واحد وفی کل زمان
یکون فیه الموضوع بالشرط المذکور ثم قد یختلف فی کتاب

البرهان المفهوم من المقول على الكل ومن الكلي فان الكلي
في كتاب البرهان هو المقول على كل واحد في كل زمان
واولاً فيكون كليا باجتماع شرايط ثلثة وكل واحد
من نوعي الذاتي قد يق اولا وقد يق غير اول فاذا كان الشي
محمولا على كلية الموضوع مثل الجنس والفصل او العرض اللازم
فانما يكون اوليا له اذا كان لا يحمل اولا على شيء اعم منه حتى
يحمل بتوسط ذلك الشيء عليه فانا اذا قلنا كل انسان جسم فان
الجسم ليس اوليا للانسان لان الجسم يحمل على الحيوان فيكون
حمله على الحيوان قبل حمله على الانسان فلا يتوقف حمله
على الحيوان لان يكون محمولا على الانسان ولا يحمل على الانسان
الا وقد حمل على الحيوان والشيء الذي يكون لشيء ولم يكن
لاخر ولا يكون للاخر الا وقد كان له فهو للشيء اولا وقبل كونه
للاخر واذا انعقدت اصناف ما يق اولا وقبل وجدته
يدخل في هذه الخاصية كان بالطبع او بالعلية او بالمكان
او الزمان او الشرف او غير ذلك فقد تبين ان كل محمول على اعم
لو كان
من الموضوع فهو محمول على الاعم اولا وعلى الموضوع ثانيا
وعلى هذا القياس اذا قلنا كل متساوي الساقين فزواياه

اي بمعنى المقوم وبمعنى العرض الذاتي صح

يعني ان المحمول على اخص من الموضوع محمول اولا
على الاخص وعلى الموضوع ثانيا وبتوسط كالفصل
بالنسبة الى الحيوان صح

المثلث مساوية لقايمتين فانه قد يوجد ذلك لغير متساوي الساقين
من المثلثات فاذن هو للمثلث اولا وللمتساوي الساقين ثانيا وهذا
الاول ربما كان المحمول اولا فيه اعم من الموضوع كالجسم كان للحيوان
في المثال الاول والحيوان للانسان في المثال الاول وربما كان مساويا
مثل مساواة الزوايا القائمتين للمثلث وهذا ربما كان داخلا
في المهية كما في المثال الاول وربما كان عرضا ذاتيا كما في المثال
الثاني ويجوز ان يكون الموضوع الذي يعرض له العارض اولا
مقوما لمهية الموضوع الذي يعرض ذلك له ثانيا مثل المثلث فان
كون الزوايا هكذا يعرض له اولا واما متساوي الساقين فانما يعرض
له ذلك ثانيا فيكون عارضا اولا لجنسه وعارضا ثانيا له وجنسه
مقوم له ويمكن ان يكون عارضا اولا بيا عارض للموضوع مثل الزمان
فانه اولا للحركة ثم للجسم والحركة عارض للجسم وعسى ان لا يكون
هذه الاولية معتبرة في هذا الموضع بل يكون الاولية في هذا الموضع
هو ان لا يكون الشي محمولا على اعم من الذي قيل انه له اولا وان كان
محمولا عليه بتوسط مساو فكل برهان مقوم على حمل شي على شي
غير اولي فلا يكون البرهان قام عليه بالحقيقة بل في الحقيقة
انما قام على ما هو له اولا فان من بين ان كل مثلث متساوي الساقين

كان ذلك مما خ ل

الصنف

فان زوايا ه مساويه لقائمتين فلم يثبت ذلك فی الحقیقه من جهه
ما هو متساوی الساقين بل من جهة ما هو مثلث وليس من شرط الاول
ان لا يكون بينه وبين الموضوع واسطه فان بين هذا العارض
للمثلث وبين المثلث وسايط وحدود امشتركه كلها عوارض
اقرب منه بل الشرط ما قد بيناه اولاً واما كان ليس محمولا على كلية
الموضوع فلا يمكن ان يكون هذا من جملة الذاتيات الداخله فی
مهية الشیء بل من جملة الذاتيات الداخله فی مهية انواع الشیء
او من جملة الاعراض الخاصه الذاتيه للشیء لکن انما یحمل علی کلیة
الموضوع لسبيل التقابل على ما قلناه اما القسم الاول فهو مثل
الفصول المقسمة للجنس التي لا يقسم نوعا تحته البتة فيكون فصولا
اولية للانواع من جهة انها تقومها ولا تقوم اجناسها ويكون
فصولا اولية للاجناس من جهة انها يقسمها ولا يقسم انواعها
واما القسم الثاني فهو من العوارض الخاصة لجنس ما التي لا تعمه
ولا يحتاج ان يصير الجنس نوعا ما معينا فيتهيأ لقبول مثل
ذلك العارض مثل ان الجسم لا يحتاج في ان يكون متحركا او ساكنا
الى ان يصير اولا حيوانا او انسانا ويحتاج في ان يكون صحاكا
الى ان يصير اولا حيوانا بل انسانا فقد قلنا فی کیفیه اولیه كل صنف

ماهيات خ ل
الذي خ ل
لقول خ ل

فيه الفرق بين المقدمة الاولية وبين المقدمات التي محمولها ولي

من الذاتيات واعلم انه فرق بين لن يق مقدمة اولية وبين لن يق مقدمة محمولها اولي لان المقدمة الاولية لان المقدمة الاولية هي التي لا يحتاج لن يكون بين موضوعها ومحمولها وسائط في التصديق واما الذي نحن فيه فكثيرا ما يحتاج فيه الى وسائط فالمحمول انما يكون كليا في كتاب البرهان اذا كان مع كونه مقولا على الكل في كل زمان اوليا وما كان من الاعراض الذاتية ليس بخاص وبالنوع الذي وجد له فهو ذاتي للنوع بان كان جنسه يوخذ في حده ولكن ذلك العارض ذاتي للجنس بانه نفسه يوخذ في حده وقد يكون اجناس الاعراض الذاتية ذاتية للموضوع مثل ان زوج الزوج كما انه عرض ذاتي اولي للعدد كذلك جنسه وهو الزوج وقد يكون ذاتيا لا للموضوع ولكن لجنسه مثل لن جنس الزوج وهو المنقسم ليس عرضا ذاتيا للعدد لانه يوجد في المقادير ولكنه ذاتي لجنس العدد وهو الكم وكل ما كان عرضا ذاتيا لموضوع من الجواهر ثم لم يكن جنسه ذاتيا لذلك الموضوع فيجب لن يكون محمولا ذاتيا لجنس الموضوع او ما يقوم مقامه واما في غير الجواهر فقد لا يكون ذاتيا لجنس الموضوع مثل لن التاخر والاتفاق اعراض ذاتية

كالحركة بالاستدلالة واصل الحركة بالقياس الى الفلك والجسم صح

ذلك خ

للنعم واجناسها ليست اعراضا ذاتية لاجناس النغم بل ربما وقعت في الكم فقد عرفت الكلي الاول الخاص وغير الخاص مما اشرنا لك اليه اشارة ما وسهل لك من ذلك ان تعلم ان من المحمولات الاولية المقدمة لمهية الشيء ما هي خاصة كالحدود وكبعض الفصول كالحساس للحيوان ومنها ما هي غير خاصة وان كانت اولية كالجنس وبعض الفصول مثل المنقسم بمتساويين للزوج والناطق للانسان عند من يرى الناطق مشتركا للانسان والملك والجنس اولي غير خاص والحد اولي خاص واما المحمولات التي هي اعراض ذاتية فمنها اولية خاصة كحال زوايا المثلث للمثلث ومنها اولية غير خاصة مثل كون الزاويتين اللتين او غير مقومة مثل الاول من جهة واحدة مساوية لقائمتين فانه اولي للخط الواقع على خطين المصيّر زاويتيهما المتبادلتين متساويتين وللخط الواقع على خطين المصير الزاوية الخارجة كالداخلة المقابلة وكن ليس بخاص لاحدهما وهذا الخط وان كان واحدا بالذات فهو اثنان بالمعنى والاعتبار فان صعب عليك تصور هذه الاثنينية فخذ بدلها الخط الواقع على الخطين الحاصل زاويتين من جهة واحدة متساويتين والاخر الجاعل اياها مختلفين

(margin) الخاص
(margin) هو
(margin) زوايتين

لكن المتبادلتين متساويتان ولا نقبل قول من يظن ان جنس

الفصل اذا لم يكن جنسا اوليا فان النوع فهو اولى للنوع وعسى انهم

انما قالوا هذا في الفصول المساوية واعلم انه قد يكون البرهان

اولا على ما ليس بحمل اولي فان الاوسط اذا كان اعم من الاصغر

في القياس الكلي وحمل عليه الاكبر فان الاكبر لا يكون حمله على

الاصغر اوليا بل يكون البرهان عليه اول برهان لكن على جزئيات

الاصغر برهان ثان وقد يجتمع الامران جميعا كالبرهان

على المثلث المثبت كون زوايا المثلث مساوية لقائمتين

وهذا حيث يكون الاوسط مساويا للاصغر سواء كان الاكبر

مساويا للاوسط كما في هذا المثال او اعم منه لكنه ليس اولي على

ما هو اعم منه وعلى ما قد علمت والاعراض الذاتية قد يكون

خاصة للموضوع مثل مساواة الزوايا الثلث لقائمتين فانه ذاتي

للمثلث ومساو له وقد يكون غير خاص وذاتيا وذلك مثل الزوج فانه

عرض ذاتي لضروب الفرد في الزوج ولكن غير خاص اما انه غير خاص

فهو ظاهر واما انه ذاتي فلان العدد وهو جنس موضوعه يوخذ

في حده والعرض الذاتي الخاص قد يكون مساويا وقد يكون انقص

من الشيء على الاطلاق واما المساوي فمثل مساواة الزوايا الثلث لقائمتين

فانه مساو للمثلث واما الانقص فمثل الزوج للعدد واما العرض الخاص

فيكون اما الخاص على الاطلاق مثل ما مثلنا به قبل واما اخص من وجه

واعم من وجه مثل المساواة فانه من الاعراض الذاتية للعدد لان

جنس العدد يوخذ في حده هو والكم ولكنه اخص من العدد من

وجه لانه لوجد في بعض العدد واعم منه من وجه لانه يوجد فما

ليس بعدد كالمقادير وما كان من الاعراض الذاتية على هذه الجهة

وكان متقابلا فانه يقسم موضوعه كالعدد ههنا وانواعا اخر كالخط

والعظم والزمان وما اشبه ذلك ومن موضوعات الاعراض الذاتية

ما هي بالحقيقة انواع او اجناس متوسطة او عالية مثل الانسان

لاعراضه الذاتية ومثل الحيوان والجسم والكم فان لكل واحد منها

اعراضا ذاتية على ما قلنا ومنها ما يشبهه اجناسا وانواعا وليست

وهي المعاني التي تقع على كثير ولكن لا بالسوية وهي لوازم غير داخلة

في مهية الاشياء الداخلة في المقولات وهي مثل الوجود والوحدة

وهما شبيهان من جهة للاجناس العالية وتعرض لها عوارض ذاتية

يبحث عنها في ما بعد الطبيعة مثل القوة والفعل والعلة والمعلول و

الواجب والممكن وقد يكون ايضا الامور اخص من الواحد

والموجود وكالانواع لهما هذا ونعود فنقول قد كنا بينا ان المساواة

فانها خ ل

وانواع

فيه ان الوجود والوحدة مما يشبهان الاجناس وليسا كذلك

وموضوعات بنا كرولذا كان الوجود مشتركا معنى لا لفظا ولا قبل الموجود لا علة له ولا هو لعلة فان جهة الوجود لو كانت هي جهة العلية او جهة المعلولية لكان موجودا اما واجبا واما ممكنا واشتراكه المعنوي يبطله

صدق

والا مساواة عرضان ذاتيان للعدد كما كنا بينا انهما غير خاصتين

بالعدد ثم كل عدد فاما ان يكون مساويا او غير مساو فينقسم العدد اليهما

قسمة مستوفاة وايضا فان العدد ينقسم الى الزوج والفرد بقسمة

مستوفاة لكن قسمة العدد الى المساوي وغير المساوي ليست

قسمة اولية لان ما ليس بعدد ولا تحت العدد ينقسم كذلك مثل الخط

والسطح والجسم والزمان وايضا جنس العدد ينقسم كذلك فان كل

كم اما مساو او غير مساو فاذن القسمة الاولية بهما لجنس العدد

واما القسمة الى الزوج والفرد فهي للعدد قسمة اولية بالقياس

الى جميع ما ليس بعدد وكذلك فان جنس العدد لا ينقسم بهما قسمة

مستوفاة فلا نقول كل كم اما زوج واما فرد ونقول ان القسمة

الاولية بالاعراض الذاتية قد يكون بمتقابل كقولنا كل خط اما

مستقيم واما منحن وكل عدد اما زوج واما فرد وقد يكون

بغير تقابل كقولنا فان من الحيوان من ما هو سابح وبعضها ماش وبعضها

زاحف وبعضها طاير ونقول ان القسمة المستوفاة الاولية اما ان

يكون بفصول فلا يكون نسبتها الى الجنس ونسبتها الى النوع مختلفا

في الاولية على ما بينا ولذلك كان نسبة الاولية في كل آخر واما ان

يكون بعوارض بعضها للجنس ايضا اولية مثل قولنا كل كم اما مساو واما غير مساو

الاخرية

دوسا

وقولنا كل جسم اما متحرك واما ساكن واما بعوارض لا يكون للجنس
اولية ولن كانت القسمة بها اولية وذلك اذا كانت العوارض انما
يعرض للجنس اذا صار نوعا بعينه مثل قولنا كل عددا اما زوج
واما فرد فالزوج والفرد ليس يعرض للعدد اولا بل ما لم يصر العدد
نوعا معلوما لم يكن زوجا ولا فردا لان الزوج والفرد عوارض
لازمة لانواعه وكذلك قسمة الحيوان الى الضحاك وغير الضحاك
وغير ذلك لان هذه عوارض يعرض للانواع بعد ان قامت
طبايعها النوعية ولا يكفي طبيعة الجنس في ان يعرض له شي من
هذه العوارض فهي مساو من جهة القسمة اولية للجنس واما
بذاتها فليست اولية له والقانون في تميز الامرين ان يمتحن
وياخذ طبيعة الجنس مخصوصة مثل قولك عدد ما او جسم ما
فان امكن ان يكون ذلك صالحا لان يعرض له الامران في الحالين
فعروضهما اولي وعند هذا الامتحان يكون جسم ما يصلح لان
يتحرك ولن يسكن ولا تجد عددا ما يصلح لان يكون زوجا وان
يكون فردا اذن طبيعة الجنس كافية لان يتصورها وقد عرض
له واحد من الامرين ما لم يضم اليها في الذهن فصل ويعرض له الامران
قبل ان يلتفت الى لحوق فصل لها وليست طبيعة العدد كافية في

ولو كان من عوارض لازمة للجنس لكان لكل نوع له
هذه العوارض فالعدد لما انقسم الى زوج وفرد وانما
يحصل زوج وفرد فيما هو نوع ليس
بزوج ولا فرد صح

ان الامر الذي هو اولي للجنس والذي غير اولي له
بل يكون اوليا للنوع وثانويا للجنس
صح

للجنس لا للنوع فان النوع
لو كانت كافية لها لكانت كافية لواحد
بعينه منها لاستحالة اتصاف الشي وجودا او عدما معا
والاخرين منه في حال اجتماع المتنافيين في حالة واحدة فلم
فقد علم انه لو كان ذلك لنوع صالحا للمتقابلين
لا في حالة واحدة بل في حالتين فذلك دليل
على ان الا علية للنوع عينية في ذلك
صح

الحسمية

ان نتصورها وقد عرض له واحد من الامرين ما لم ينضم اليها

في الذهن فصلا اذ تحققه بها يشترك في ان تلحقها ذلك العارض فح

تلحقها ذلك العارض وقد يكون من انحاء القسمة للجنس ما ليس يستوي في

ولا اولى له بل هو اولى لما فوقه كقولك كل عدد اما زايد واما

مساو واما ناقص او لمثل ما تحته كقولك كل كم اما زوج واما فرد

ونقول ايضا ان القسمة التي يكون اولية للجنس من حيث القسمة و

يكون الاعراض التي انقسم اليها ليست اولية للجنس بل للنوع

على اقسام ثلثة اما ان يكون تلك الاعراض كل واحد منها اوليا

وخاصا بنوعه كقولنا كل مثلث اما ان يكون زاوية منه مساوية

للباقيين او يكون زاوية منه اعظم من الباقيين مجموعتين

واما ان يكون كل زاوية منه مجموعتين اعظم من الثالثة

فالاول عارض خاص بالمثلث القائم الزاوية والثاني عارض

خاص بالمنفرج الزاوية والثالث عارض خاص بالحاد

الزاوية واما ان يكون كل واحد منها اوليا وغير خاص مثل

قولنا كل عدد اما زوج او فرد وكل حيوان اما ماشي واما

سابح واما طاير واما زاحف فان كل واحد منها وان كان

اوليا للنوع ما فلا يكون خاصا به واما ان يكون بعضها اوليا

خاصا

٦٦

خاصا وبعضها غير خاص مثل قولنا كل حيوان اما ضاحك واما
غير ضاحك فالضاحك اولى خاص وغير الضاحك اولى غير خاص
ونقول ان السبب في انه لم قبل ان الزوج والفرد عارضان
للعدد وليس بنوعين او فصلين مقسمين ظاهر وهو ان النوع
من العدد يعرف مسلفة وهو كان حقيقته وماهيته ويعرف
ما معنى الزوج والفرد ولا يعرف انه الزوج والفرد الا بنظر
انه هل ينقسم بمتساويين او ليس ينقسم بمتساويين فيكون نوعيته
وهو مسلفة لا يصح ان يكون بيان الانقسام بمتساويين ومقابله
والزوج والفرد لا يخ اما ان يكون كل منهما جنسا من ذلك
النوع من العدد او فصل جنس او فصلا عاما او يكون نفس
النوع وقد علم نفس ذلك النوع فكيف يمكن ان يكون عارضا
لازما وكيف يكون فصلا خاصا له وقد توجد الزوجية لنوع
اخر والفردية كيف يكون جنسا او فصل جنس او شيا من
الذاتيات على الاطلاق وقد يجوز ان يفهم معناه ومعنى ذلك
العدد ولا يفهم هو له وكانت الذاتيات لا التي يلزم في كل وقت
بل الذي لا يمكن ان يرفع معناها عما هو ذاتي له مثل معنى العدد
فانه لا يمكن ان يعقل ما العدد ويجهل ان الاربعة عدد حتى يتامل

وذلك كالعدد الذي يجهل زوجيته الا ان نعلم بالنظر والوسط فلو علم في بعض العدد زوجيته ايضا فليس ذلك لانها مقومة له بل ذلك لان النسبة ذلك العارض اليه قليل الوسط باعتبار قلة اجزائه صح

وقد يوجد الزوجية لنوع آخر

ويستبان اللهم الا انه لا يمكن معنى العدد مفهوما ولا يكون احضر
في الذهن مع معنى الاربعة ونحن قد علمنا ما معنى الزوج والفرد
فاذا احضرنا معناه ومعنى عدد ما مثل الف وخمسماية امكن ان
يشك فلا ندري في اول وهلة انه زوج او فرد حتى نسبتين و
نتامل حال الانقسام بنصفين ومقابله بنوع فكر ونظر فان كان
عدد ما نعرف ذلك فيه بسبب عدّا وكانه في اول الوهلة
مثل الاربعة والثمانية فانما نحكم بسرعة انه هو زوج لا لاجل
انه ذاتي للاربعة والثمنية ولكن لانه قليل فيلوح لنا انه منتصف
عن قريب ولو كان لا يلوح ذلك لكان يتوقف الى ان نسبتين
فاذن ليس بيان كون اربعة زوجا لذاته بل الظهور عارض
اخر عرفناه له وهو التنصيف وههنا وجوه اخر يعرف بها
ان الزوج عارض لا ذاتي لاصناف العدد لا نحتاج الى التطويل بها
فاذا كان الزوج والفرد عارضين لاصناف العدد وليسا بفصول
ذاتية ولا اجناس ولا يمكن ان يكونا نوعين للعدد ولا فصلين
مقسمين لان الفصل المقسم للجنس هو بعينه الفصل المقوم للنوع
فبقي ان يكون كل منهما عرضا عاما بالقياس الى نوع نوع من العدد
وعرضا خاصا بالقياس الى العدد فصل في نوع من الانواع .

وغيره

قبل في التعليم الاول انا ربما اعطينا الكلي الاولى ويظن بنا انا لم
نعطه وكثيرا ما لم نعطه فيظن بنا انا قد اعطيناه والاسباب
في ذلك ثلاثة امور واحد منها هو سبب لما يكون قد اعطيناه و
ظن انا لم نعطه مثل قولنا ان الشمس تتحرك في فلك خارج المركز
حركة كذا وان القمر يتحرك في فلك تدوير الى المغرب حركة
كذا وان الارض في وسط الكل فان هذه العوارض يكون مقوله
على الكل اولية ويظن انها ليست كلية اولية بشرط في
هذا الكتاب والسبب في ذلك ان هذه الاشياء في الوجود
مفردة وطبايعها غير مشترك فيها ولا مقولة على كثيرين في
الوجود فظن ان محمولاتها وان كانت كلا اولية فليست
بكلية وليس كذلك فان قولنا شمس وقولنا هذا الشمس مختلفان
وذلك لان قولنا الشمس يدل على وجود طبيعة ما وجوهر
ما وقولنا هذه الشمس فانما يدل على اختصاص من تلك الطبيعة
بواحد بعينه ثم كل برهان نبرهن به على الشمس فلسنا نبرهن
عليها من جهة ما هي هذه الشمس حتى لو كانت طبيعة الشمس
مقولة على غير هذه الشمس كان البرهان ما لم يقم عليه بل بمجرد
طبيعة الشمس من غير اعتبار خصوص ولا عموم ونبرهن عليها

بشئ اذ نحكم عليها بشئ لو كانت تلك الطبيعة مقولة على الف شخص

شمس لكان الحكم والبرهان متناولا للجميع والطبيعة الكلية

يقال لها كلية بوجوه ثلثة فيقال كلية من جهة ماهي في الوجود

مقولة بالفعل على كثيرين وليست الاحكام العقلية يقال

على الكليات من جهة ماهي كلية بهذا الشرط ويقال كلية

من جهة ماهي محتملة لان يقال في الوجود على كثيرين ولن

اتفق ان قيل في الحال على واحد مثل بيت مسبع وكما

يحكى عن امر طائر يقال له ققنس حتى يقال انه يكون في العالم واحد

فاذا بطل حدث من جيفته او رماد جيفته مثله اخر

ويقال كلية لما ليس له في الوجود بالفعل عموم ولا ايضا له في الوجود

امكان عموم ولكن لان مجرد تصور العقل له لا يمنع لن يكون

فيه شركة ولن منع وجود الشركة فيه امر ومعنى اخر ينضم

اليه ويدل على انه لا يوجد الا واحدا ابدا واما نفس الطبيعة

فلا يكون تصورها وتصور انها واحدة بالعدد شيا واحدا

بل تصورها شئ غير مانع وحده عن ان يقال في العقل على

كثيرين ولكن معنى اخر وراء تصوره هو الذي يمنع العقل

عن تجويز ذلك واما الجزئي المقابل له فهو الذي نفس معناه وتصوره

فيه بيان وجوه كلية الطبيعة

تصور

تصور فرد من العدد كنوهمنا ذات زيد بما هو زيد فلا يمكن ان يكون
هوية زيد بما هو زيد لا في الوجود ولا في المتوهم فضلا عن
الفعل امرا مشتركا فيه فالطبايع الكلية يوقع على هذه الوجوه الثلثة
وكان الاخير منها يعم الاولين وهو ان الفعل لا يمنع ان يكون
المتصور منها مشتركا او ينضم الى تصوره معنى اخر وليس هذا
نفس الطبيعة كالحيوانية بل الطبيعة مقرونا بها هذا الاعتبار
وهو ازيد من الطبيعة وحدها بلا اعتبار زيادة وانما نظر
هذا ونبه عليه حتى لا يظن ان هذا الاعتبار ليس اعتبار الكلية
الذي هو اعتبار زيد غير اعتبار الطبيعة بل هو اعتبار طبيعة التي
فقط فهذا هو الذي ينبغي ان يجعل الكلي المعتبر في العلوم وفي
موضوعات المقدمات ويجب ان يذكر ما سمعته من هذا المعنى في
مواضع اخر فلا يجب ان يكون امثال هذه القضايا عندك تشخصية
بل يجب ان تعتقد ان المقدمة التشخصية هي ما يكون موضوعها
شخصا مثل زيد وكل ما كان نفس تصور موضوعه يمنع وقوع
الشركة فيه واما ما كان مثل الشمس فالموضوع فيه كلي ومقدمته
كلية ولا يتوقف كيف كانت كلية من الوجوه الثلثة بعد ان
يصح الوجه الاخير لك فاذا قلت ان الشمس كذا وحكمت حكما

ان الانسان شخص اه تحقيق

على الشمس من جهة ما هي شمس فقد حكمت على كل شمس لو كانت الآن ما نعا يمنع لانه يكون شموس كثيرة فيمنع لانه يشترك في حكمك الكلي الكثيرون وانت جعلته كلية فالحكم على الشمس بالاطلاق ذاتي اولي بل كلي وعلى هذه الشمس غير اولي فهذا سبب هذه الشبهه الواحدة واما الثاني من الاسباب الثلث فهو سبب الشبهة الثانية وهي كانها عكس هذه الاولى في الوجهين جميعا احدهما في انه لم يضع المقول على الكل فظن انه وضع وكان هناك وضع وظن انه لم يضع والثاني لان السبب فيه انه لما حكم على كل واحد فكان الحكم عاما حسب انه كلي ولم يكن في الحقيقة كليا اذ كان قد فاته انه اولي وكان هناك حكم على واحد فظن انه لم يحكم كليا وهذا كما يقول قايل لان التوازي اولي للخطين يقع عليهما خط فيجعل كل زاويه داخلة من جهة واحدة قايمة وذلك لانه لا شي في خطين بهذه الصفة الا وهما متوازيان فظن ان المقول على الكل كلي وليس كذلك لان شرط الاولية فايت لان الزاويتين من جهة واحدة ولانه لم يكن كل واحدة قايمة بل كانتا مختلفين لكن كان مجموعهما مثل قايمتين فان التوازي يكون محمولا على الخطين فهذان الخطان وذانك الخطان يعمهما شي التوازي

موجود

موجود له اولا وذلك الشي هو خطان وقع عليهما خط فيصير الداخلين
في جهة واحدة معادلتين لقائمتين معا سواء كانتا متساويتين
قائمتين او مختلفتين واما السبب الثالث فهو سبب الشبهة
الثالثة وهي شبهة توقع فيها الضرورة او الخطا اما الضرورة
فاذا كان الشي الكلي العام لانواع مختلفة لا اسم له فبين الحكم في
كل واحد من انواعه التي لها اسماء بيانا ناتجا خاصية فاذا لم توجد
الحكم لشي اعم منه لفقدان الاسم العام ظن انه اولى لكل واحد
منها ولنا الحكم منا عليه كلي مثاله انه يبرهن في المقادير ان
المقادير المتناسبة اذا بدلت يكون متناسبة ونبرهن ايضا
في الاعداد ان الاعداد المتناسبة اذا بدلت يكون متناسبة
وقد برهن في كل واحد منهما برهان آخر ولكن المبرهن
عليه ليس اوليا لواحدة منهما بل هو اولى لكل كم الا ان اسم الكم
لا يوضع لا في صناعة الحساب ولا في صناعة الهندسة
لان صناعة الحساب يوضع العدد فيها على انه جنس ولا
يتجاوز وصناعة الهندسة توضع فيها المقدار على انه
جنس ولا يتجاوز فكان اسم الكم معدوما بحسب الصناعتين
وكانه ليس في احد الصناعتين للمعنى العام اسم فظن في

الداخلتين

عن الاضطرار
صدق

كل صناعة ان هذا العارض اولى لموضوع صناعة وهو فى
الحقيقة اولى لجنس موضوع الصناعتين فلذلك كان هذا
التبديل مستقر دا فى الازمان وفى النغم والاقوال وفى غير ذلك
مما هو كم بالذات او ذو كم والسبب الذى يقع لاجله لن
يبرهن لا على العام الذى الحكم عليه اولى بل على انواعه اما فقد
الاسم على ما قلنا واما لان العام الاول خارج عن اعم موضوع
لتلك الصناعة البرهانية واما لان البرهان على العام صعب
جدا ولكنه على نوع نوع من احوال تخص ذلك النوع سهل واما
لان العام لا يقتنص بحد الخيال لانه جنسى والنوعيات التى
تحته يكون اقرب الى الخيال فينتصب بحدائه ويكون شان
ذلك العلم ان يبرهن عليه بتخييل كالتشكيلات الهندسية وهذه
المعانى كلها محتمة فى مسئلة التبديل فان اسم الكم غير جار فى
الصناعتين وايضا الكم ليس من موضوعات احدى الصناعتين
وايض فان البرهان انما لسهل اقامته على المقادير من جهة
حال الاضاف وعموم على العدد من جهة حال الاجزاء فيكون
قد قام على كل من جهة بخصه وصعب اقامته بنحو يعمهما جميعا
وايض لان تخيل المقدار والعدد بالتشكيك والتقريب من الوهم .

لا ينتصب خ ل

اسمل

١٥

من تخييل الكم ولهذا السبب لم يوضع للكم بحث يخصه كما وضع لانواعه
بل لم ينسب الى المقدار من جهة ما هو مقدار مباحث كثيرة بل خص
اكثرها بالخط والسطح والجسم كل على حدة او كانت نسبة الاحكام
على النوعيات من الخط والسطح والجسم اسهل من نسبتها الى المقدار
المطلق بحكم الميل الى التخيل فهذا وجه وقوع هذا الغلط من قبل
الضرورة واما كيفية وقوعه من جهة الغلط فذلك ان ينظر
الانسان اول نظره في احاد معنى عام كمثلث مثلث من انواع
المثلث العام من غير ان يحس كيفية الوجود وفي استيفائها
كلها او ان كان استوفاها كلها لم يحس باستيفائها كلها فبين
في كل واحد منها امرا ببرهان عام او ببرهان خاص بكل واحد
ولم ان يبتدي فبين ذلك في المثلث المطلق لانه لما ولا الا ان
الغلط زاغ به عنه وخص ابتداء نظره بالجزئيات فح كيف يمكنه
ان ينتقل الى المثلث المطلق الا ان يعمل على الاستقراء المطلق
المغالطي وهو ان ينقل الحكم من جزئيات غير مستوفاة او غير
متحقق استيفاؤها الى الكل فان هذا ليس مغالطة في الجدل
وهو مغالطة في البرهان لانه لا يلزم من وجود اي حكم كان
في جزئيات شيء لم يشعر باستيفائها يقينا ان يحكم بالحكم اليقين.

على الكل واما الحكم الاقناعي الشبيه باليقين فقد يجوز ان يحكم به
ولذلك ليس هذا مثل النظر في الجدل وهو مثل النظر في البرهان
لان هذا الناظر في الجزئيات من المثلث كيف يثبت للشيء الذي
هو المثلث المطلق مالم يعرض تيقن استيفاء الاقسام اليقين الذي
لو كان حصل له كان له بعده ان يحمل الحكم الى المثلث المطلق
الذي الحكم له اولى وعليه كلي واذا لم يتنبه لذلك حسب ان الحكم
اولى لتلك الجزئيات فظن الحكم على كل صنف منها كليا بطريق
هذا الكتاب ومن اراد ان لا يضل في معرفة ان الحكم اولى
فيجب اذا كان الحكم مقارنا لمعان مختلفة ان يمتحن اولية
الحكم بان يرفع جملة المعاني الا واحدا منها ويبدل ذلك الواحد
دايما فاذا ثبت وبطلت البواقي ثبت الحكم واذا ارتفع
وبقيت البواقي لو امكن ذلك ارتفع الحكم فالحكم له اولا مثال
هذا مثلث متساوي الساقين من نحاس وهو ايضا شكل فاذا
رفعت تساوي الساقين وكونه نحاسا واثبت المثلث
وجدت كون ثلث زواياه مثل قائمتين ثابتا ولو امكن ان
يرفع معنى الشكل ويبقى المثلث كان الحكم ثابتا ولكن
انما لا يبقى لان المثلث لا يبقى ثم اذا رفعت المثلث وبقي الشكل

لم سو هذا الحكم من جانب تساوى الساقين وكونه من نحاس
نجد الحكم ثانيا مع رفع الامرين واثبات المثلث ومن جانب الشكل
نجد الحكم مرتفعا مع وضع الامرين ورفع المثلث فيجمع من الامتحانين
ان الحكم كلي للمثلث لا غير

فصل

في تحقيق ضرورية
مقدمات البراهين ومناسبتها ثم ان مقدمات البراهين يجب
ان يكون ضرورية وذلك اذا كانت على مطلوبات ضرورية
قيل لان ما يكتسب بتوسط ما يجوز ان يتغير لا يكون ثابتا بلا تغير
بل النتيجة الضرورية تلزم من مقدمات ضرورية لا يقع فيها امكان
لغير والامور الضرورية على وجهين امور ضرورية في
اللزوم من غير ان يكون بعضها لبعض ضروريا في الجوهر والطبيعة
وهذه لوازم خارجية وقد اوضحنا قبل انها لا تنفع في كسب العلوم
اليقيني وضرورية في الجوهر والطبيعة وهي الامور الموجودة
غير وهذه ليس شيء منها مقوما للاخر
بذاتها اما الداخلة في حد الموضوع فهي ضرورية للموضوع في
جوهره واما التي الموضوع داخل في حدها فالموضوع لها
ضروري في الجوهر وهي ضرورية للموضوع في اللزوم ايضا
اما على الاطلاق واما على المقابلة والتي على المقابلة فالماخوذة
منها في البرهان ما كان ضروري اللزوم للنوع الواحد

فيه ان الجوهر والطبيعة والذات
والكنه الفاظ مترادفة

صفر للكسب

الضرورية في الذات بان يكون الشيء
مقوما للذات الاخر والضرورية في اللزوم
هو امتناع الانفكاك كما في السمع عن الاخر
بعدها تم المتلازمين

فان كانت مما يوجد ولا يوجد في موضوع واحد بالنوع فليس
داخلا في البرهان على الامر الضروري من حيث ما هو ضروري
واما كيف ينبغي بهذه ليكون منها العلم اليقيني فنقول بعد
قالوا وكل قول ينتج بامر ضروري وليس ضروريا فان للمعاند
لن يقول لنا الملزوم الذي وضعته ليس دايم الوجود فما يلزم
ليس بدايم الوجود اذ لا يجب ان يكون دايم الوجود فان كان
ابطال السحر المدعاة انها ضرورية يكون بهذه السبيل فان استحكام
قوة اليقين والضرورة فيها هو بان لا يكون فيها هذا المطعن
فبين من هذا ان الذين يقتصرون في اخذ المبادي على ان
يكون صادقة في نفسها او مقبولة اي معترفا بها عند قوم او
امام او مشهورة اي يعترف بها كافة الناس وبراها من غير
ان يكون اولية الصدق وربما كانت غير صادقة كما تعرفه في
كتاب الجدل فقد يضلون السبيل فان استعمال المقبولات والمشهورات
وامثالها في طلب اليقين مغالطة او غلط وبلا هذا اذ يمكن ان
يكون كاذبة واما الصادقات فاذا لم يكن مناسبة للجنس الذي فيه
النظر فكانت خارجية غريبة لا يثبت شيا من الجهة التي عنها
يقع اليقين العلمي وان كان يصح بها يقين ما لانها لا تدل على العلل

فنقول
غيرها
الياس

اذ العلل

اذ العلل مناسبة للشئ وانما يعطى صدق النتيجة فقط لا ضرورة صدقها
ولمية صدقها وليس كل حق مناسبا وخصوصا اذا لم يكن ضروريا
فانه اذا كان الاوسط غير ذاتي وغير ضروري للاصغر فلا يخ اما
ان يكون الاكبر ضروريا او غير ضروري فان لم يكن ضروريا
كان كان اليقين نسبته الى الاصغر غير ثابت فلم يكن يقينا
محضا الا ان يكون البرهان عليه من جهة ما هو ممكن لا من جهة
ما هو موجود بالضرورة وان كان ضروريا فانما هو ضروري
في نفسه ليس ضروريا عند القياس عليه لانه يمكن ان يزول
الحد الاوسط عن الاصغر لانه غير ضروري له فحج لا يبقى الشئ الذي
كان علم بتوسطه فيزول ح اليقين والشئ موجود في نفسه فانا
اذا علمنا ان هذا الانسان حيوان لانه يمشي وكل ماش حيوان
فاذا لم يمش بطل عنا العلم الذي اكتسب بتوسط الشئ فلم ندر
ح انه حيوان او ليس بحيوان والامر في نفسه باق وان قال
قايل ان هذا اليقين لا يزول وان زال الحد الاوسط لان قولنا
كل ماش حيوان معناه كل شئ موصوف بانه ماش وعندنا
فهو حيوان دايما ما دام ذاته الموضوعة للشئ موجودة فان
كل شئ موصوف بانه ماش فهو حيوان يقينا وان لم يمش على

خ ل الظن

ما علم في كتاب القياس فيكون الصغرى وجودية والكبرى
ضرورية لان حمل الحيوان على كل موصوف بانه يمشي ولو وقتا
ما ضروري واستجوز هذين ضرورية كما علم فالجواب عن
هذا ان هذا انما يفيد اليقين لرجوعه بالقوة الى القياس برهاني
لولا ذلك لم يفد اليقين وذلك لان الكبرى الضرورية المأخوذة
ضرورتها على نحو ضرورة كتاب القياس لا على نحو ضرورة
كتاب البرهان وهي قولنا كل ماش بالضرورة حيوان ونحن
لم ناخذ الكبرى في هذا الكتاب ضرورية على هذا الوجه بل على
ان كل ماش حيوان عند ما يمشي على ما علمناك من الفرق بين
الضروريتين في الكتابين فان اخذت الضرورة لا على هذا
الوجه بل على الوجه المذكور في كتاب القياس كانت حقيقتها
ان كل شيء من شانه ان يمشي فهو حيوان بالضرورة فلا يخ اما ان
يكون عرف بالعلة ان كل ما من شانه ان يمشي فهو حيوان او لم
عرف بالعلة فان كان لم يعرف بالعلية واللمية لم يكن اليقين
ثانيا حقيقيا كليا على ما اوضحنا قبل وان كان عرف فانما اكتسب
اليقين بقياس العلة وهذا المشي يكاد ان يكون من الاعراض
الذاتية بالانسان من وجه وبالحيوان من وجه اخر على ما قيل

في الابواب

في الابواب المتقدمة فيكون انما صار هذا القول برهانيا لان
الاوسط فيه عرض ذاتي وهو الشيء تم له تحقيق حال المقدمتين
اذا عرفنا باليقين يرجع بالمقدمتين في القوة الى مقدمتين
كبراهما ضرورية وذلك لان قولنا كل واحد مما يمشي وقتاما فانه
حيوان بالضرورة في قوة قولنا كل ما من شانه له يمشي ويمكن
ان يمشي ويصلح له يمشي فانه حيوان بالضرورة وقولنا كل
انسان يمشي فانه في قوة قولنا كل انسان يصح له يمشي ومتى
صدق ذلك صدق هذا معه فاذا كان كذلك وكانت الكبرى
عرفت بالعلة حتى يصح اليقين بها وكان قولنا كل ما من شانه
له يمشي فهو حيوان قولا يقينا معلوما بعلته وكان الاوسط
عارضا ذاتيا للحيوان باعتباره كان القياس برهانيا
وكان كانك تقول كل انسان يمكن له يمشي وكل ما امكن ان
يمشي وصح له يمشي فهو حيوان فلما كان القياس المذكور في
قوة هذا القياس انتج يقينا وليس يضر في ذلك انه لا يكون
هو هذا القياس بعينه بالفعل فانه ليس اليقين انما جاء من
كونه بالفعل هكذا بل لو لم يكن الا كونه بالفعل هكذا لم يصح يقين
بل وقوع اليقين بسبب كونه بالقوة هكذا ولو لم يكن في قوة

نر للحدس

ذلك امتحال وقوع اليقين بها وكما انه قد كان يمكن ان ينتج نتائج
صادقة عن مقدمات كاذبة كانه لم يكن صدقها هناك من جهة
عين القياس بل من جهة انها كانت بذاتها صادقة فكذلك
قد يمكن ان ينتج نتيجة ضرورية عن مقدمات غير ضرورية وكان
النتيجة الصادقة لم يكن صدقها هناك من جهة عين القياس
بل من جهة انها كانت بذاتها صادقة ولزم نفس تلك الحدود نتيجة
صادقة نتيجتها ولو بالعرض كذلك النتيجة الضرورية وههنا لا تكون
ضرورية من جهة اللزوم عن القياس بل من جهة انها بذاتها
ضرورية وفي قوة الحدود ان ينقلب على نحو نتيجتها ضرورية
وكما انه هناك قد يشك في احتمل كذب المقدمات فلا يدري ان
النتيجة فيها صادقة او كاذبة ولو كانت صادقة في نفسها
ما لم يعلم صدقها في نفسها بوجه اخر كذلك هناك يشك فلا يدري
هل النتيجة ضرورية ام غير ضرورية ما لم يعلم ضرورتها من وجه
اخر يلوح مع تلك المقدمات وفي قوتها او لا يلوح عنها مثل عن
مقدمات اخرى وكما ان هناك لم يكن يمكن ان ينتج كاذبة
عن صوادق كذلك ههنا لم يكن انتاج غير ضرورية ونسبتا
الحد الاوسط ضروريتان والمقدمات الغرضية ولن كانت لا ينتج

شيا

شيا ضروريا فقد ينتج بالضرورة وفرق بين ما ينتج ضروريا
وبين ما ينتج بالضرورة فان كل قياس ينتج بالضرورة وليس
كل قياس ينتج ضروريا فاذا كان القول منتجا بالضرورة
ولم ينتج ضروريا فانه لا يعرى عن فائدة بل لا بد من ان
يتبعه فائدة بان احدهما العلم بوجود شيء وان لم يكن
يقينيا فانا نجهل سببه وفرق بين العلم المطلق وبين العلم
اليقين كما انه فرق بين ان يعرف ان كذا كذا وان لم تعرف
لم كذا وكذا وهذا وان لم يكن نظرا برهانيا مطلقا فهو نافع
من جهة ما في البرهان لان الشيء اذا ثبت دخوله في
الوجود لم يعص البرهان عنه او يكشف كنهه لمينه والثاني
الزام الخصم والمخاطب عند ما ينتج بتسليم المقدمة وهذا بعيد
عن ماخذ البرهان لا يتوقف على تسليم الخصم للمقدمة بل
على تسليم الحق اياها وان تكون ضرورية وان لا يكون ضرورية
على النحو الماخوذ في البرهان الا ان يكون محمولاتها مع ضرورتها
ذاتية على احد وجهي الذاتي فان الضروريات الخاصة
بكل جنس هي اما اجناسها وفصولها واما عوارضها الذاتية
وما سوى ذلك فهي اما ضرورية عرضية واما غير ضرورية

خ ل ينتج
خ ل شنع

من اعراض مطلقة ولا يعلم منها لمية شيء البتة فاذا كان الا و
للاصغر ذاتيا وللاكبر للاوسط ذاتيا لم يمكن ان ينقل من علم
الى علم اخر بل يبقى كل علم بمقدمات خاصة مثل الهندسيات
براهين خاصة بالهندسة والعدديات بالعدد ولم يدخل
في شيء من العلوم بيان منقول او بيان غريب الا فيما اشترك
فيه وسنوضح هذا بعد فيكون المقدمات مناسبة للنتيجة والله اعلم

فصل في موضوعات العلوم ومباديها ومسايلها وافتراق
مباديها ومسايلها في حدودها المحمولة ونقول ان لكل واحد
من الصناعات وخصوصا النظرية مبادي وموضوعات ومسايل
فالمبادي المقدمات التي منها يبرهن تلك الصناعة ولا يبرهن
هي في تلك الصناعة اما لوضوحها واما لجلالة شانه عن ان
يبرهن فيها وانما يبرهن في علم فوقها واما لدنو شانها
عن ان يبرهن في ذلك العلم بل في علم دونه وهذا قليل
والموضوعات هي الاشياء التي انما يبحث عن الاحوال المنسوبة
اليها والعوارض الذاتية لها والمسايل هي القضايا التي
محمولاتها عوارض ذاتية لهذا الموضوع ولانواعها او عوارضها
وهي مشكوك فيها حالها فيبين حالها فيستبرأ في ذلك العلم

والمبادي

والمبادی منها البرهان والمسایل لها البرهان والموضوعات
علیها البرهان وکان الغرض فی ما علیه البرهان الاعراض
الذاتیة والذی لاجله ذلک هو الموضوع والذی منه المبادی
ونقول ان المبادی علی وجهین اما مبادی خاصة بعلم علم مثل
اعتقاد وجود الحرکة للعلم الطبیعی واعتقاد امکان انقسام
کل مقدار الی غیر النهایة للعلم الریاضی واما مبادی عامة
وهی علی قسمین اما عامة علی الاطلاق لکل علم کقولنا کل شیء
اما ان یصدق علیه الایجاب او السلب واما عامة لعدة
علوم مثل قولنا الاشیاء المساویة لشیء واحد متساویة فهذا
مبدا یشترک فیه علم الهندسة وعلم الحساب وعلم الهیئة وعلم
اللحون وغیر ذلک ثم لا یتعدی بالتقدیر ما فان هذه الاشیاء
در عالم التقدیر ما صدق
المساویة فی الکمیات وذووها لا غیر فان المساواة
لا یلیق بغیر ما هو کم او ذو کم الا باشتراک الاسم والمبادی الخاصة
التی موضوعاتها موضوع الصناعة او انواع موضوعاتها
او اجزاء موضوعاتها او عوارضها الخاصة فهی المبادی الخاصة
بالصناعة کانت محمولاتها خاصة بالموضوع او غیر خاصة
کان
به بل لجنسه مثل المساواة فی مقدرات الهندسة والعدد دون

استعمالها فى الصناعة تخصصها بها لان المساوى فى الهندسة
مساوى مقدار وفى العدد مساوى عدد وكلاهما خاص بالصناعة
والمضادة فى مقدمات من العلم الطبيعى والخلف فى على ذلك الوجه
بعينه فان المساواة ليس خاصا بموضوع الهندسة ولا
موضوع الحساب والا المضادة ايضا خاصة بموضوع العلم
الطبيعى من جهة ما هو موضوع العلم الطبيعى والاعتبار على الط
ولكن لو كان شىء مما هو من الاعراض الذاتية محمولا على موضوع
العلم او نوع موضوعه او جزء موضوعه فى المبادى كانت
المبادى خاصة كقولك كل عدد زوج ينقسم بمتساويين والمنقسم
بمتساويين خاص بجنس موضوع الزوج ولو قلنا كل عدد
ينقسم بمتساويين فهو زوج كان المحمول خاصا بنفس الموضوع
فاما اذا كان الموضوع فى المبدأ خارجا عن موضوع
الصناعة او اعم منه فهو مبدأ غير خاص والمبادى العامة
يستعمل فى العلوم على وجهين اما بالقوة واما بالفعل واذا
استعملت بالقوة لم يستعمل على انها مقدمة وجزء قياس بل
استعملت بقوتها فقط يقينا ان لم يكن كذا حقا فمقابله وهو
كذا حقا فمقابله وهو كذا حق ولايق لان كل شىء ...

يصدق

يصدق عليه السلب او الايجاب لان هذا مشهور مستغن

عند الا عند تبكيت المغالطين والمعاندين واذا استعملت

والمتاكدين ظ

بالفعل خصصت اما في جزئيتها معا كقولنا في تخصيص هذا

المبدا المذكور في علم الهندسة كل مقدار اما مشارك واما

مباين فقد خصصنا الشي بالمقدار وخصصنا الايجاب و

والسلب بالمشارك والمباين واما في الموضوع فكقولنا

المقدمة العامة وهي قولنا كل الاشياء المساوية لشي واحد

متساوية الا انه كل المقادير المساوية لمقدار واحد متساوية

فخصصنا الشي بالمقدار وتركنا المحمول بحاله وهذا على

الاعتبار الذي مضى لنا ايض ونقول ايض ان المبادي الخاصة

بمسايل علم ما على قسمين اما ان يكون خاصة بحسب ذلك العلم

كله او بحسب مسئلة او مسائل ونقول انه قد يكون للعلم موضوع

مفرد مثل العدد لعلم الحساب وقد يكون غير مفرد بل يكون

في الحقيقة موضوعات كثيرة اشترك في شي يتاحد به وذلك

على وجوه فانها اما ان تشترك في جنس هو الشي المتاحد به

المتحد به ظ

اشتراك الخط والسطح والجسم في جنس يتحد به وهو المقدار

واما ان تشترك في مناسبة متصلة بينها اشتراك النقطة والخط

والسطح والجسم فان نسبة الاول منها الى الثاني كنسبة الثاني
الى الثالث والثالث الى الرابع واما ان يشترك في غاية
واحدة كاشتراك موضوعات علم الطب اعني الاركان والمزاجات
والاخلاط والاعضاء والقوى والافعال ان اخذت
هذه موضوعات للطب لا اجزاء الموضوع الواحد فانها
تشترك في نسبتها الى الصحة وموضوعات العلم الخلقي في نسبتها
الى العادة واما ان يشترك في مبدا واحد مثل اشتراك موضوعات
علم الكلام فانها تشترك في نسبتها الى مبدء واحد اما طاعة
الشريعة او كونها الهية وايضا فان موضوع العلم اما ان يكون
قد اخذ على الاطلاق من جهة هويته وطبيعته غير مشترط
فيها زيادة معنى ثم طلبت عوارضها الذاتية المطلقة مثل
العدد للحساب واما ان يكون قد اخذ لا على الاطلاق ولكن
من جهة اشتراط زيادة معنى على طبيعته من غير ان يكون فصلا
بنوعه ثم طلبت عوارضه الذاتية التي يلحقه من تلك الجهة
مثل النظر في عوارض الاكر المتحركة والمسئلة اما بسيطة حملية
واما مركبة شرطية والمركب يتبع البسيط فيما نورده فنقول
كل مسئلة بسيطة فهي منقسمة الى محمول وموضوع ذات اماا

اولا جهة

اولاجهة الموضوع فنقول ان الموضوع في المسئلة الخاصة بعلم ما
اما ان يكون داخلا في جملة موضوعه او كاينا من جملة الاعراض
الذاتية له والداخلة في جملة موضوعه اما نفس موضوعه سواء
كان واحد الموضوع او كثير الموضوع كقولنا هل الجسم ينقسم الى
بالانهاية له وذلك في مسايل العلم الطبيعي واما نوع له كقولنا
هل الهواء المحبوس في الماء يندفع الى فوق بالطبع اي للانضغاط
القاسر وهل العصب مبدؤه الدماغ او القلب والكلية والكائنة
من اعراضه فاما من عرض ذاتي للموضوع كقولنا هل كل حركة
لها مضادة لحركة كذا او عرض ذاتي لانواع موضوعه كقولنا
هل الاضاءة الشمسية مسخنة او عرض ذاتي لعرض ذاتي له
كقولنا هل الزمان يعد السكون فان الزمان عارض للحركة التي
هي عرض ذاتي للجسم او عرض ذاتي لنوع عرض له كقولنا هل ابطاء الحركة
لتخلل سكون فان الابطاء من عوارض بعض الحركات دون بعض
فان بعض الحركات مستوية السرعة لا تبطئ البتة ولنقصد
الان ناحية المحمول فنقول ان المحمول في المسئلة على انها محمولة
الانية ويطلب فيها الانية لا التي هي محمولة اللمية ويطلب فيها
اللمية دون الانية لا يجوز ان يكون طبيعة جنس او فصل او شيا

مجتمعا منهما اذا كانت طبيعة الموضوع محصلة فان المحمولات
الذاتية التي توجد في حد الشي يجب ان يكون بينة الوجود
للشي اذا حقق الشي كما قد علمت وان كان يمكن في بعضها ان يبين
بالحد الاوسط لكن ليس كل ما يبان بحد اوسط فهو قياس فان
الاوليات قد يمكن ان يبين بوجه ما بحد اوسط مثلا ان
يحمل الحد الاوسط حد المحمول او رسما ويحمل الاوسط كذلك للاصغر
فيتوسط بين الموضوع والمحمول وليس مثل ذلك قياسا عند
التحقيق فان القياس على التحقيق انما يكون قياسا على الاثبات
والابانة اذا كان على حقي الثبات ويكون قياسا على اللم اذا كان
على حقي اللم وقد يجتمعان وقد يفترقان واما طلب ان هذا
المحمول هل هو حد او جنس او فصل فهو مما يجوز ان يكون مطلوبا
لان كون الشي طبيعة ما وكونه جنسا ما او فصلا للشي امران
مختلفان فان الحال من جهة ما هو حساس طبيعة ما ومن جهة
اخرى وبالقياس الى الانسان هو فصل جنسه فيشبه ان يكون
انما يشكل في مثل هذا انه هل هو جنس للانسان او ليس بجنس
او هل هو فصل له او جنسه او ليس ولا يشكل انه هل هو للانسان
موجود من جهة ما هو معنى ما من شانه ان يكون جنسا او فصل

جنس

جنس اذا اعتبر له اعتبار العموم وقد يتبين ايضا على وجود امثال هذه
المحمولات المقومة الذاتيات ببيان ما من ليس سليم الفطرة
كما ينبه على المبادي الاولية وايضا قد يبرهن على وجودها للشي
ما اذا كان عرف بعوارضه ولم يتحقق جوهره فعرف مثلا من جهة
ما هو منسوب الى شي او له فعل او انفعال ولم يكن عرف ذاته
مثل انا نطلب هل النفس جوهر او ليس بجوهر والجوهر جنس
النفس ولكن انما نطلب هذا اذا لم يكن بعد عرفنا النفس بذاتها
ولكن عرفناها من جهة ما هي مضافة الى البدن وكمال ما له
ويصدر عنها الافاعيل الحيوانية وبالجملة اذا عرفناها من
جهة انها شي هو كمال كذا او مبدأ لكذا فقط فيكون بعد ما عرفنا
ذاتها ووضعناها ثم طلبنا حمل جنسها عليها فاذا لم يكن
وضعنا بالحقيقة ذاتها ثم طلب حمل امر اخر عليها ذلك الامر
جنس لذاتها لم يكن المحمول في طلبنا بالحقيقة جنسا للموضوع
في القضية بل كان جنسا لشي اخر مجهول يعرض له هذا الذي
يطلب المحمول له وكثيرا ما يتفق هذا الطلب حيث لا يكون قد
حصلنا معنى الموضوع والمطلوب بل عندنا منهما اسم فقط
كما يطلب هل الصورة جوهر ام لا فانا اذا كنا عرفنا بالحقيقة

خ ر لذاتها

ما الجوهر وعرفنا ان الموجود لا في الموضوع وعرفنا بالحقيقة
ما الموضوع وعرفنا ان الصورة الفذة كل صورة لمادة لا يقوم
بذاتها دونها تلك المادة بل يقوم بها وكان الموضوع كل مادة
متقومة الذات او قابل مستقوم دون الهيئة التي فيها ولئن
لم يكن الهيئة ولا شيء يخلف بدلها او كانت الهيئة لازمة
لحقت بعد تقوم ذلك الامر الذي هو مادة او قابل عرفنا
ان الصورة جوهر ولم يحتج الى وسط ولكن اذا كان عندنا
من الصورة خيال ومن الجوهر خيال الحدناه الحد الاوسط وتقسير
من غير حاجة الى القياس بل المطلوبات والمسائل اذا كانت
موضوعاتها من الموضوع للصناعة كانت محمولاتها
من الاعراض الذاتية واجناس اعراضها وفصول اعراضها
واعراض اعراضها وان كانت موضوعاتها من اعراضها
الذاتية جاز ان يكون محمولاتها من جنس الموضوع ومن انواعه
وفصول واعراضه واعراض اعراضه واجناس اعراض اخر
وفصولها وما يجرى مجراها وقد يكون محمولات الصنفين
من الموضوعات عوارض ذاتية للجنس كالمساواة في علم الهندسة
والعدد وعوارض ذاتية لما هو شبيه جنس ... والفعل

خ ل
بحيث

في العلم

في العلم الطبيعي فان القوة والفعل من العوارض الخاصة بالوجود
والمضادة ايضا اذا استعمل في العلم الطبيعي كانت من العوارض
الخاصة بجنسه وانما لا يكون محمولة في مسائل العلم الرياضي
لان موضوعات العلم الرياضي اما غير متحركة واما متشابهة
حركة لا مضادة فيها وان لم تتفق حركاتها من كل جهة واما موضوعات
العلم الطبيعي فمتهيأة للتغير بين الاضداد فاما اذا كان المطلوب
هو اللمية دون الانية فيصلح ان يحمل مقوم ما حدا اوسط تبيين
به مقوم اخر اذا كان الاوسط علة لوجود الاكبر لما ذا يكون الاكبر
اولا للاوسط وبسببه يكون للاصغر كالمدرك فانه اولا للناطق
والحساس ثم للانسان واقول ان كل ما لم يصلح ان يكون محمولا
في المسائل البرهانية البتة فلا يصلح ان يكون محمولا في المقدمات
البرهانية سواء كان مبادي خاصة او مبادي عامة الا الاجناس
والفصول وما شبههما فانه يجوز ان يكون محمولة على انواعها
في المقدمات فانه يجوز ان يكون الاكبر جنسا للاوسط او فصلا
والاوسط عرضا ذاتيا للاصغر فيكون كما ان العرض يجوز ان يبتدأ
فيطلب فكذلك يجوز ان يبتدأ فيطلب جنسا وفصلا وايضا يجوز
ان يكون الاوسط جنسا للاصغر او فصلا والاكبر عرضا ذاتيا للاوسط

يجب ان يتحقق ان كل مستعمل على ذاتيات الموضوع فان الاوسط الذي يتبع القياس يجب ان يكون عرضا ذاتيا للاصغر والا فيجوز ان يكون الاوسط ذاتيا او عرضا ذاتيا

فمن هذه الجهة يدخل الاجناس والفصول في جملة المحمولات واذا كان

يمكن ان يكون وجود العرض الذاتي لفصل الشيء او لجنسه اوضح

منه للشيء جاز ان يتوسط الفصل او الجنس ولكن لما كان يمكن ان

يكون نوع العرض اعرف للشيء او الفصول بالعرض اعرف للشيء

جاز ان يتوسط هذا الاعراف واما ان يكون الاكبر مقوما للاصغر

فليس يقع الا على الوجه المحدود فان طلب طالب وقال

لما كان من حق الجنس ان لا يحمل على النوع فكيف يعرف

وجود النوع في الاصغر ولا يعرف وجوده بنفسه فالجواب

عن ذلك ان الجنس كما علمت ليس مما لا يحمل على النوع وجها من وجوه

الحمل البتة بل ما لم يخطر معناه بالبال ومعنى النوع بالبال ولم يراع

البتة النسبة بينهما في هذا الحال امكن ان يغيب عن الذهن

فيجوز ان يخطر النوع بالبال ولا يلتفت الذهن الى الجنس فيجوز

ان يخطر النوع بالبال محمولا على شيء ولا يخطر الجنس ولا حمله

بالفعل بالبال فلا يحمل لكنه اذا خطر مع النوع بالبال حمل بالفعل

على ما يحمل عليه النوع وان فرض ذلك النوع وحده ولم يلتفت

الى حمل النوع عليه لم يخطر الجنس بالبال البتة وذلك اولى فان

المخطر اياه بالبال كان يخطر ولا يخطر الجنس بالبال سيما اذا لم

يخطر

قوله لم يخطر الجنس بالبال آه حاصله ان النوع اذا خطر بالبال فلا محالة يخطر وجوده [illegible]

اعتباره على تقدير الموضوع اعتبار آخر كيف لا ولا الفرقان بين تصورها بالصورة الاجمالية المحدود بيه [illegible] بالحلية التفصيلية الحديثة ظاهر فلا اشكال في المقام ان احطت باطراف الكلام بعون الملك العلام سيد احمد

٨٠

بخط الشر فصل في اختلاف العلوم واشتراكها بقول مفصل

فنقول اختلاف العلوم الحقيقية هو بسبب موضوعاتها وذلك

السبب اما اختلاف الموضوعات واما اختلاف موضوع واحد

ولنفصل اقسام الوجه الاول ونقول ان اختلاف موضوعات

العلوم اما على الاطلاق من غير مداخلة مثل اختلاف موضوع

الحساب والهندسة فليس شي من موضوع هذا في موضوع

ذلك واما مع مداخلة مثل ان يكون احدهما يشارك الاخر في شي

وهذا على وجهين اما ان يكون احد الموضوعين اعم

كالجنس والاخر اخص كالنوع والاعراض الخاصة بالنوع

واما ان يكون في الموضوعين شي مشترك وشي متباين مثل

علم الطب وعلم الاخلاق فانهما يشتركان في قوى نفس الانسان

من حيث ما الانسان حيوان ثم يختص الطب بالنظر في بدن

الانسان واعضائه ويختص علم الاخلاق بالنظر في النفس

الناطقة وقواها العملية واما القسم الاول من هذين النوعين

فاما ان يكون العام فيه عمومه للخاص عموم الجنس او عموم

اللوازم مثل عموم الواحد والموجود ولنوخر الان هذا القسم

واما الذي عمومه فيه عموم الجنس للنوع فهو كالنظر في المخروطات

ع لا عبرة بان الجميع تشترك في العلوم بخصيصه بموضوعاتها وعلم ... بالخصيص بالموضوع لا بدلكم ... فلا يتصور ... الا بسبب الموضوعات فقط ... مصـ

موضوعي

در القسمين

على انها من المجسمات والمجسمات على انها من المقادير واما الذى

عمومه كالجنس لعارض النوع فمثل موضوع العلم الطبيعى و

موضوع الموسيقى فان موضوع الموسيقى عارض لنوع من

موضوع العلم الطبيعى وهذا القسم نقسمه على قسمين قسم يجعل

الاخص من جملة الاعم وفى علمه حتى يكون النظر فيه جزءا من

النظر فى الاعم وقسم نفرد الاخص من الاعم ولا يجعل النظر فيه

جزءا من النظر فى الاعم ولكن يجعل علما يختصه والسبب فى

هذا الانقسام لان الاخص اما ان يكون انما صار اخص بسبب

فصول ذاتية ثم طلبت عوارضه الذاتية من جهة ما صار

نوعا فلا يختص النظر بشىء فيه دون شىء وحال دون حال بل

يتناول جميعه مطلقا وذلك مثل المخروطات للمهندس فيكون

العلم بالموضوع الاخص جزءا من العلم الذى ينظر فى الموضوع

الاعم واما ان يكون النظر فى الاخص وان كان قد صار اخص

بفصل مقوم وليس من جهة ذلك الفصل المقوم وما يعرض له

من جهة نوعيته مطلقا بل من جهة بعض عوارض يتبع ذلك الفصل

ولواحقه مثل نظر الطبيب فى بدن الانسان فان ذلك من

جهة ما يصح ويمرض فقط وهذا يفرد العلم بالاخص عن العلم

بالاعم

موضوعه

بالاعم ويجعله علما تحته كما ان الطب ليس جزا من العلم الطبيعي بل علم
موضوع تحته واما ان يكون الشيء الذي صار به اخص ليس يجعله
نوعا بل يفرده صنفا ويعارضه فينظر فيه من جهة ما صار به
اخص وصنفا ليبحث عن اي عوارض ذاتي يلزمه وهذا ايضا يفرد
العلم عن العلم الاعم ويجعله علما تحته وبالجملة فان اقسام الموضوعات
المخصصة التي العلم بها ليس جزا من العلم بالموضوع الاعم بل هو
علم تحت ذلك العلم اربعة احدها ان يكون الشيء الذي به صار اخص
عرضا من الاعراض الذاتية ويجعله معينا فينظر في اللواحق
التي تلحق الموضوع المخصص من جهة ما اقترن به ذلك العارض
فقط كالطب الذي هو تحت العلم الطبيعي فان الطب ينظر في بدن
الانسان وجزء من العلم الطبيعي ينظر ايضا في بدن الانسان
لكن الجزء من العلم الطبيعي الذي ينظر في بدن الانسان ينظر
فيه على الاطلاق ويبحث عن عوارضها الذاتية على الاطلاق
التي تعرض له من حيث هو انسان لا من حيث شرط يقترن به
واما الطب فينظر فيه من جهة ما يصح ويمرض فقط ويبحث
عن عوارضه التي له من هذه الجهة والقسم الثاني ان يكون الشيء
الذي به صار اخص من الاعم عارضا غريبا ليس ذاتيا ولكن مع

هيئة في ذات الموضوع لا نسبة مجردة وقد اخذ الموضوع مع ذلك
العارض القريب شيأ واحدا ونظر في العوارض الذاتية التي تعرض له
من جهة اقتران ذلك الغريب به مثل النظر في الاكر المتحركة تحت النظر
في الجسمات او الهندسة والقسم الثالث ان يكون الشيء الذي به صار
اخص من الاعم عارضا غريبا وليس هيئة في ذاته ولكن نسبة مجردة
وقد اخذ الموضوع مع تلك النسبة شيأ واحدا ونظر في العوارض
الذاتية التي تعرض له من جهة اقتران تلك النسبة به مثل النظر في المناظر
فانه ياخذ الخطوط مقترنة بالبصر فيضع ذلك موضوعا فيه وينظر
في لواحقها الذاتية وهي لذلك ليس من الهندسة بل تحت الهندسة
وهذه الاقسام الثلثة تشترك في ان الشيء المقرون به العارض الموصوف
هو من جملة طبيعة الموضوع للعلم الاعلى من العلمين فيحمل موضوع
الاعلى عليه والقسم الرابع ان لا يكون الاخص يحمل عليه الاعم بل هو
عارض لشيء من انواعه كالنغم اذا قيست الى موضوع العلم الطبيعي
فانها من جملة عوارض تعرض لبعض انواع موضوع العلم الطبيعي
ومع ذلك فقد اخذت النغم في علم الموسيقى من حيث قد اقترن به
امر غريب منها ومن جنسها وهو العدد فيطلب لواحقها من جهة
ما اقترن به ذلك القريب بها لا من جهة ذاتها وذلك كالاتفاق و

الاختلاف

والاختلاف المطلوب في النغم فيجب ان يوضع لا تحت العلم
الذي من جملة موضوعه بل تحت العلم الذي منه ما اقترن به وذلك
مثل وضعنا الموسيقى تحت علم الحساب وانما قلنا الا من جهة
ذاتها لان النظر في النغم من جهة ذاتها نظر في عوارض موضوع
العلم الاعم او عوارض انواعه وذلك جزء من العلم الطبيعي لا علم
تحته والفرق بين هذا القسم والقسم الذي قبله اعني القسم الذي
جعلنا مثاله الاكر المتحركة ان ذلك العلم ليس موضوعا تحت العلم
الناظر في العارض المقرون به بل تحت العلم الذي ينظر في
العام لموضوعه اذ علم الاكر المتحركة ليس تحت الطبيعيات
بل تحت الهندسة واما هذا فهو موضوع تحت العلم الناظر
في العارض المقرون به لان الموسيقى ليس تحت الطبيعي بل
تحت الحساب واما الذي عمومه عموم الموجود والواحد
فلا يجوز ان يكون العلم بالاشياء التي تحته جزءا من علمه
لانها ليست ذاتية له على احد وجهي الذاتي فلا العام يوخذ
في حد الخاص ولا بالعكس بل يجب ان يكون العلوم الجزوية ليست
اجزاء منه ولان الموجود والواحد عامان لجميع الموضوعات
فيجب ان يكون ساير العلوم تحت العلم الناظر فيهما ولانه لا موضوع

اعم منهما فلا يجوز ان يكون العلم الناظر فيهما تحت علم اخر ولان

ما ليس مبدا الوجود بعض الموجودات دون بعض بل هو

مبداء لجميع الموجود المعلول فلا يجوز ان يكون النظر فيه في علم

من العلوم الجزوية ولا يجوز ان يكون بنفسه موضوعا لعلم

جزوى لانه يعيش بنسبته الى كل موجود ولا هو موضوع العلم

الكلى العام لانه ليس امرا كليا عاما فيجب ان يكون العلم به جزا

من هذا العلم ولانا قد وضعنا ان من مبادى العلوم ما ليس بينا

بنفسه فيجب ان يبين فى علم اخر اما جزئي ~~مثله~~ او اعم منه

فينتهى لا محالة الى اعم العلوم فيجب ان يكون مبادى ساير العلوم

تصح فى هذا العلم فلذلك يكون كان جميع العلوم يبرهن على

قضايا شرطيه متصله مثلا انه ان كانت الدائرة موجودة

فالمثلث الفلانى كذا والمثلث الفلانى موجود فاذا صير الى

الفلسفة الاولى يتبين وجود المقدم فيبرهن ان المقدم

كالدائرة مثلا موجود ثم يتم برهان ان ما يتلوه موجود

فكان ليس علما من الجزئية لم يبرهن على غير شرطى والصناعات

المشتركة فى موضوع هذا العلم ثلثة الفلسفة الاولى والجدل و

السوفسطائية والفلسفة الاولى يفارق الجدل والسوفسطائية

واذ هو ذ ا

الحكمة الاولى ذ ا

الحكمة ذ ا

والحكمة ذ ا

في الموضوع وفي مبادي النظر وفي غاية النظر اما في الموضوع
فلان الفلسفة الاولى انما ينظر في العوارض الذاتية للموجود
والواحد ومباديهما ولا ينظر في العوارض الذاتية لموضوعات
علم من العلوم الجزئية والجدل والسوفسطائية ينظران في عوارض
كل موضوع كان ذاتيا او غير ذاتي فلا يقتصر ولا واحد منهما
على عوارض الواحد والموجود فالفلسفة الاولى اعم من العلوم
الجزئية لعموم موضوعها وهما اعم نظرا من العلوم الجزئية لانهما
يتكلمان على كل موضوع كلاما كان مستقيما او معوجا لكل بحسب
صناعته وقد يفارقهما من جهة المبدأ لان الفلسفة الاولى
انما تاخذ مباديها من المقدمات البرهانية اليقينية واما الجدل
فمباديه من المقدمات الذاتية المشهورة في الحقيقة واما السوفسطائية
فمباديه من المقدمات المشبهة بالذاتية المشهورة في الحقيقة واما
السوفسطائية فمباديه من المقدمات الشبيهة بالاولية اليقينية من غير ان يكون
كذلك في الحقيقة وقد يفارقهما من جهة الغاية لان الغاية في الفلسفة
الاولى اصابة الحق اليقين بحسب مقدور الانسان وغاية
الجدل الارتياض في الاثبات والنفي المشهور والتدرج الى البرهان
ونفعا للمدنية وربما كانت غايتها الغلبة بالعدل وذلك العدل

بعد ان الجمهور والفلسفي ... الا ان يغير عن ذاته يخصوص من الموجود لا لعرض من العرض الذاتي ولا لكنا لعدم الموضوع بخلاف الجدل والسوفسطائية فانهما ينظران في العوارض من مطلق وغير مخصوص بموضوع علم دون علم
صدق

ان اريد بالمبادي ... في ... فهو يستلزم كونهما وهما من جملة اللوازم في ... الذاتية للموجودات الخارجية لا من عوارض فهما عين الموجود المطلق والواحد وثبت لهما الحكم ... الموجود فيكون معطوفا على العوارض في القسم الالهي ... وان اريد بها العلة فيكون الذاتية وجمعها ... المعنى الفلسفة ينظر ايضا ... بما هو موجود وكذا الواحد ... ام لا صدق

الشبيهة

ربما كان بحسب المعاملة وربما كان بحسب النفع والذي بحسب
المقابلة فان يكون الالزام واجبا مما يتسلم ومن لم يكن الالزام حقا
ولا صوابا واما الذي بحسب النفع فربما كان بالحق وربما كان
بالصواب المحمود وغاية السوفسطائية التزايي في الحكمة والتموه
بالباطل واعلم ان اختلاف العلوم المتفقة في موضوع واحد
يكون على وجهين فانه اما ان يكون احد العلمين ينظر في الموضوع
على الاطلاق والاخر في الموضوع من جهة ما مثل ما ان الانسان
قد ينظر فيه جزء من العلم الطبيعي على الاطلاق وقد ينظر فيه
الطب وهو علم تحت العلم الطبيعي ولكن لا على الاطلاق بل انما
ينظر فيه من جهة انه يصح ويمرض واما ان يكون كل واحد من العلمين
ينظر فيه من جهة دون الجهة التي ينظر فيها الاخر منهما مثل ان
جسم العالم او جرم الفلك ينظر فيه المنجم والطبيعي جميعا ولكن
جسم الكل هو موضوع للعلم الطبيعي بشرط وذلك الشرط هو ان له
مبدا حركة وسكون بالذات وينظر فيه المنجم بشرط وهو من جهة
ان له كما فانهما وان اشتركا في البحث عن كرية ذلك الجسم فهذا
يجعل نظره من جهة ما هو كم وله احوال تلحق الكم وذلك يجعل
نظره من جهة ما هو ذو طبيعة بسيطة هي مبدا حركة وسكون ثم

على

على هيئة ولا يجوز ان يكون هيئة التي يسكن عليها السكون المقابل
للفساد والاستحالة هيئة مختلفة في اجزائه فيكون في بعضه زاوية
ولا يكون في بعضه زاوية لان القوة الواحدة في مادة واحدة
تفعل صورا متشابهة واما المهندس فيقول ان الفلك كري لان
مناظره كذا والخطوط الخارجة اليه يوجب كذا فيكون الطبيعي
انما ينظر من جهة القوة التي فيه والمهندس من جهة الكم الذي
له فيتفق في بعض المسائل ان يتفقا لان الموضوع واحد وفي
الاكثر يختلفان ونقول من راس ان العلوم المشتركة اما ان تشترك
في المبادي واما ان تشترك في الموضوعات واما في المسائل والمشتركة
في المبادي فلسنا نعني بها المشتركة في المبادي العامة لكل علم بل المشتركة
في المبادي التي تعم علوما مثل العلوم الرياضية المشتركة في ان الاشياء
المساوية لشيء واحد متساوية وتلك الشركة اما ان يكون على مرتبة
واحدة كالهندسة والعدد في المبدا الذي ذكرناه واما ان يكون
المبدا للواحد منها اولا وللثاني بعده مثل ان الهندسة وعلم المناظر
بل الحساب وعلم الموسيقى يشتركان في هذا المبدا لكن الهندسة
اعم موضوعا من علم المناظر فلذلك يكون لها هذا المبدا اولا وبعده
للمناظر وكذا حال الحساب من الموسيقى واما ان يكون ما هو مبدا في

مثل ان النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان
فان العلوم المشتركة في المبادي العامة لكل علم
ليست بعلم دون علم ١٢ منه

علم مسئلة في علم اخر وهذا على وجهين اما ان يكون العلمان مختلفي
الموضوع بالعموم والخصوص فيتبين شئ في علم اعلى ويوخذ مبدأ
في علم اسفل وهذا يكون مبدا حقيقيا او يتبين شئ في علم اسفل
ويوخذ مبدا للعلم الاعلى وهذا يكون مبدا بالقياس الينا واما ان
يكون العلمان غير مختلفين في العموم والخصوص بل هما مثل الحساب
والهندسة فيجعل مسايل احدهما مبادي لمسائل الاخر فان كثيرا من
مبادي المقالة العاشرة من كتاب الاستقصات عددية قد برهن
عليها قبل في المقالة العددية وهذا لا يمكن اذا لم يكن بين العلمين
شركة في موضوع او جنس موضوع واما الشركة في المسائل
فهي ان يكون المطلوب فيهما جميعا محمول الموضوع واحد والا
فلا شركة وهذا ايضا لا يمكن ان يكون الا مع اشتراك العلمين في
الموضوع فاذن الشركة الاولية الاصلية التي للعلوم هي على
موجب القسم الثالث وهو الشركة في الموضوع على وجه من
الوجوه المذكورة وهي ثلثة اما ان يكون احد الموضوعين اعم
والاخر اخص كالطب والعلم الطبيعي والهندسة والمخروطات
وساير ما يشبه ذلك واما ان يكون لكل واحد من موضوعي علمين
شئ خاص وشئ يشارك فيه الاخر كالطب والاخلاق واما

ان يكون

واما ان يكون ذات الموضوع فيهما واحدا ولكن اخذناه باعتبارين
مختلفين فصار باعتبار موضوعا لهذا وباعتبار موضوعا
لذاك كما ان جسم السماء والعالم موضوع لعلم الهيئة وللعلم
الطبيعي واو نتكلم في مشاركة العلوم في الموضوعات والمبادي
والمسائل فيجب ان نتكلم في نقل البرهان فصل في نقل البرهان
من علم الى علم وتناوله للجزئيات تحت الكليات وكذلك تناول الحد
نقل البرهان يقع على وجهين فيقع احدهما على ان يكون شيء
ماخوذا مقدمة في علم ويكون برهانه في علم اخر فيسلم في
هذا العلم وينقل برهانه الى ذلك العلم اي يحال به على العلم
ويقع على وجه آخر وهو ان يكون شيء ماخوذا في علم على انه
مطلوب ثم برهن عليه ببرهان حده الاوسط من علم اخر
فيكون اجزاء القياس وهي الحدود صالحة للوقوع في العلمين
كما يبرهن على زوايا مخروط البصر في علم المناظر بمقدمات
هندسية على جهة لو جعلت معها تلك ... هندسية محضة
لكان البرهان عليها كذلك وكذا البراهين التي تقوم على الاعداد
التي في علم التاليف وان كان الداعي الى هذا الشيء من نفس
الامر بل ضرورة ما على ما سنبينه بعد ونعني ههنا بنقل البرهان

نحن

ان الاوسط في البراهين على المطالب اما ان يكون
مقوما للموضوع المطلوب او يكون عارضا له فان كان
مقوما امتنع ان يكون محمول المطلوب مقوما
للاوسط لان مقوم المقوم مقوم والمقوم لا يكون
مطلوبا لاشتمال تصور الموضوع عليه بل تحت
عارضا له البتة وان كان الاوسط عارضا
للموضوع جاز ان يكون المحمول مقوما
للاوسط وجاز ان يكون عارضا ايضا له
فهذان ماخذان يشتملان على اصناف
البراهين ويسمى الاول ماخذا اولا
والثاني ماخذا ثانيا

شرح اشارات

ماكان على سبيل القسم الثاني وذلك لا يمكن الا ان يكون احد العلمين
تحت الاخر وبالجملة تحته لا ان يشتركا في الموضوع حتى يشتركا
في اثاره اما على الاطلاق واما بوجه ما وبهذا الوجه هو ان
يكون احدهما تحت الاخر فيجوز ان ينقل البرهان من العام
الى الخاص فيكون العام يعطي العلة للخاص على ما نوضحه بعد
واما اذا اشتركا في الموضوع على الوجوه الاخر فيمكن ان
يتفقا في القياس فانه اذا كان الحد الاوسط جنسا للاصغر او
فصلا مقوما او شيئا من هذه المقومات والاكبر عارضا لذلك الجنس
او ذلك المقوم وهو الماخذ الاول مما اخذ البرهانيات
او كان الاوسط عارضا ذاتيا للاصغر والاكبر عارضا ذاتيا
اخر او جنس عارض او فصله او شيئا مقوما له وهو الماخذ الثاني
من البرهانيات ليس غيرهما على ما اوضحنا كان نحو النظر
في العلمين واحدا وان لم يكن هكذا لم يكن القياس برهانيا
في كليهما جميعا بل عساه ان يكون برهانيا في احدهما
غير برهان في الاخر او هو في كليهما غير برهاني اذ بينا
ان البرهان لا يخرج عن احد هذين الماخذين وقد اشبعنا
القول فيه ثم من المحال ان يتفق في احد الماخذين علمان

المأخذ الاول

متباينان

متباينا الموضوع او متباينا نحو النظر في الموضوع ولهذا السبب

ليس للمهندس ان يبين هل الاضداد لها علم واحد او لا فان

الاضداد ليس من جملة موضوعات علمه ولا من العوارض

الذاتية له او لجنسه واذا كان الامر على ما حققناه فيجب

ان يعلم انه انما ينقل البرهان من علم اعلى الى علم تحته كالبراهين

الهندسية يستعمل في المناظر والعددية يستعمل في التاليف

ويجب ان لا يتفق تحت علمين متباينين في الموضوعات

والاعراض وان لا يكون شيء من العلوم ينظر في الاعراض الغريبة

الا في الاعراض التي تعرض للشيء لا بما هو مثل الحسن والقبح اذا

استعملا في الشكل والخط والمقابلة اذا روعيت بين المستدير

والمستقيم فان امثال هذه وان كانت يوجد لوجه ما في

موضوعات الهندسة فليست تعرض لها بما هي هي بل في عوارض خارجية

قد يعرض لاشيا غير الجنس الذي يخص بموضوعات الهندسة هذا

وقد قيل في التعليم الاول لما كان يجب ان يكون مقدمات البرهان

كلية حتى يكون يقينية لا يتغير بتغير الامور الشخصية وجب

ان يكون نتايجها كلية ودايمة وجب ان لا يكون برهان

على الاشياء الجزئية الفاسدة بل على احوالها قياس ما يدل على الامر

يوخذ

هكذا فقط فانه لا يمكن ان يدل على انه يجب ان لا يتغير ولا ايض
بها علم الا العلم الذي بطريق العرض واما اليقين فانما يكون بالحكم
الكلي الذي نعم التشخص وغيره ثم عرض واتفق ان دخل هذا التشخص
تحت ذلك الحكم دخولا لا يقتضيه نفس ذلك الحكم ولا التشخص بعينه
دوامه تحته فليس احدهما يقتضي دوام النسبة مع الاخر فاذن
النسبة بينهما عارضة وقتا ما والعلم اذن بالجزئي اعني بالتشخص
علم بالعرض ولذلك اذا زال عن الحس وقع فيه شك ولو في الذاتي
مثل انه هل زيد حيوان فانه لو مات او فسد لم يكن حيوانا وقيل
في التعليم الاول ايض انه اذا فرض على الفاسد برهان كانت
احدى المقدمتين غير كلية وهي الصغرى وفاسدة اما انها فاسدة
فلان المقدمات لو كانت دائمة لكانت النتيجة دائمة فكان
دائما يوصف التشخص الفاسد بالاكبر ولو بعد فساده وهذا
محال واما غير كلية فان الكلي يبقى وهذا الشخص قد فسد فكيف
يمكن ان يحكم عليه بالكلية وانما يبقى الكلي محمولا ايا ما ووقتا ما
ومحال ان يكون برهان وليست المقدمتان كليتين ودائمتين
فان لا برهان على الفاسد ولا قياس ايض كليا بل قياسا في وقت
وسنبين بعد ان كل حد فاما ان يكون مبدا برهان او تمام برهان

لان ثبوت مغاير لمغاير
فرع لثبوت المثبت له
١٣

او

او سحر او يكون برهانيا متغيرا منقلبا ويكون الاجزاء التي للحد
مشتركة بين البرهان والحد واذ لا برهان عليها فلا حد لها
ثم الفاسدات انما يفارق كل واحد منها اما شيا خارجا
من نوعه او شيا في نوعه فاما مفارقته لما هو خارج عن
نوعه فيجوز ان يكون بالمحمولات الذاتية ولكن لا يكون ذلك بما هو
هذا الشخص بل بما له طبيعة النوع واما الاشياء التي في نوعه
فانما يفارقها بامور غير ذاتية بل بخواص له عرضية ويمكن
ان يكون مشاركاته في نوعه بالقوة بلا نهاية وله مع كل واحد
منها فصل اخر عرضي لا ذاتي فان الاشياء التي تحت النوع
الواحد متفق كلها في الذاتيات فاذن لا يجوز ان يحد الشخص
الفاسد والشخص المشارك في نوعه الاقرب حدا يكون له
بما هو شخص اصلا لانه ان ميز بقول كان ذلك القول من عرضيات
لا من ذاتيات ومن عرضيات غير محدودة واما القول الذي
من الذاتيات الذي يفرق لا لخاص نوعه بل من سائر الانواع
فليس له لانه هذا الشخص بل لان له طبيعة النوع فالحد للشخص
الفاسد ايضا بالعرض مثل البرهان ولقايل ان يقول انكم
قد اشترطتم في مقدمات البرهان ان يكون كلية لا محالة ونحن

لا من الخاص نوعه خ

قد علمنا انه من مقدمات البراهين ما هي جزئية وذلك اذا كان
المطالب جزئية والبرهان الجزئي وان لم يكن في شرف
البرهان الكلي فانه برهان يعطي اليقين والعلة كما ان البرهان
السالب وان لم يكن في شرف البرهان الموجب فانه برهان
يعطي اليقين والعلة في كثير من الاوقات فيكون الجواب
ان الكلي يقع على وجهين فيقع كلي بقياس الشخصي المخصوص
ويراد به ان الحكم فيه على كلي سواء كان على كله او بعضه او
مهملا بعد ان يكون الموضوع كليا ويقع كلي بقياس الجزئي والمهمل
ويراد به ان الحكم على موضوع كلي وعلى غيره والمقدمة
الجزئية غير الشخصية فان موضوعها كلي والبعض ايضا الذي
يختص بالحكم فيها فان لم يكن معينا فانه في الاكثر طبيعة كلية
كقولنا بعض الحيوان ناطق فاذن الوجه الذي اشترطناه
في هذا الموضع يدخل فيه المقدمة الجزئية ولا يدخل التخصيص
وقيل في التعليم الاول ولان الاشياء الوجبة الوقوع المتكررة
بالعدد فقد يبرهن عليه ويحد مثل كسوف القمر فجاز ان
يتشكك شاك انه كيف وقع لها مع فساد ها برهان وحد فيا
لجواب انه كسوف القمر على الاطلاق بنوع ما بذاته يقعوا على كسوفات

قمرية جزئية فاسدة وذلك النوع طبيعة معقولة كلية فالبرهان
والحد لتلك الطبيعة النوعية ذاتية ودائمة يقينية وكل
الكسوف في وقت ما فانه وان اتفق ان لا يكون الا واحد
فليس نفسه تصوره كسوفا قمريا في وقت حاله وصفته
كذا فيمنع عن ان يقع على كثيرين حتى يكون في وقت ما بتلك
الصفة كسوفات كثيرة شمسية او قمرية كما ليس تصور معنى الشمس
والقمر يمنع ان يقع على كثيرين وعلى ما سلف هناك شرحه
فاذن انما صار الكسوف الواقع في وقت كذا غير كثير الا لان
معناه اذا تصور منع ان يقع فيه شركة بل اتفق لفقدان
امور اخرى من خارج ولاستحالتها اذ ليست الشمس الا واحدة
والقمر الا واحدا والعالم الا واحدا او عرض للكسوف ما عرض
للقمر نفسه على ما سلف منا الكلام فيه واما كسوف ما معين
مشار اليه في وقت ما معين فانما تناوله البرهان بالعرض
كما تناول سائر الفاسدات وليس بعموم البرهان على كسوف
ما من جهة ما هو كسوف ما بل من جهة ما هو كسوف على الاطلاق
يشاركه فيه كل كسوف عدد ما كان وتكرر او جوز الوهم
وجوده معه ولقائل ان يقول ان الحاجة الى كون مقدمات البرهان

رائة صدق

رائة صدق

نقل ما البرهان
كلية الا الفاسد الاشيف
بل بعض والفاسد الاشيف
بل بعض الا ان نقل ما
البرهان كلية

كلية لا يتبين الا ببيان ان الفاسد لا يبقى به تعين فكيف صار
القوم يثبتون ان الفاسد لا برهان عليه ولا يثبتون ذلك
الا لان مقدمات البرهان كلية فالجواب ان الغرض ليس ذلك
ولكن معنى القول هو انه لما كان الحكم اذا اخذ مقولا على
الموضوع وليس دايما في كل واحد منه حتى لم يكن كليا بحسب
الكلي في البرهان اعرض الحكم للشك والانتقاض اذ كان يتغير
في البعض من الاعداد والمتغير لا تعين به اذا اخذ مطلقا كذلك
حال الجزئي المتغير اذا كان الحكم مقولا على الموضوع وليس دايما
في كل وقت لم يفرض الشك والانتقاض اذ كان يتغير في البعض
من الازمنة والمتغير لا تعين به فكانه يقول ان السبب الذي
اوقع في الامور العامة حاجة الى ان يكون المقدمات البراهين
عليها كلية والا منع اليقين موجود بعينه في الحكم على الشخصيات
وذلك هو التغير وعدم الدوام فيكون الكلي موردا اليقين
على العلة لا لان يكون نفس مقدمة بيان فصل في تحقيق
مناسبة المقدمات البرهانية والجدلية لمطالبها وكيف يكون
اختلاف العلم في اعطاء اللم والان وقيل في التعليم الاول انه
يجب ان لا تقتصر في اقامة البرهان على ان يكون المقدمات صادقة

العلميه ١٤

فقط

فقط بل يجب ان يكون مع ذلك اوليه غير ذات اوساط ولا على
ان يكون مع ذلك اوليه غير ذات اوساط فقط ولا على ان يكون
مع ذلك اوليه غير ذات اوساط فقط ولا على ان يكون مع ذلك
مقوله على الكل فقط لكن يجب مع ذلك كله ان يكون مناسبة
على ما اشرنا اليه مرارا كثيرة فيكاد ان يكون القياس الذى
اورده بروسن على تربيع الدايرة ماخوذا من مقدمات
صادقة بينة بنفسها مقوله على الكل الا انه كلامه ليس ببرهان
هندسى لان مقدماته غير مناسبة فبيانه كما علمت بالفرض
في هذا التربيع ان يبين ان دائرة مساوية لشكل مستقيم
الخطوط كيف كان عدد اضلاعه فانه يمكن ان تحلل
الى مثلثات مثلا ثم يمكن ان يوخذ لكل مثلثة مربع مساو لها
وبجملتها ايضا مربع واحد مساو فيكون ذلك المربع مساويا
للدايرة فيكون ضلع ذلك المربع جذر الدائرة فبين بروسن
غرضه وذلك بان قال ان الدايرة اكبر من كل شكل
مستقيم الخطوط كثير الزوايا هو فيها واصغر من كل شكل
مستقيم الخطوط كثير الزوايا هي فيه فتكون مساوية لكل
شكل مستقيم الخطوط كثير الزوايا هو اكبر من كل مستقيم الخطوط

تحلل خ ل

يقع فيها واصغر من كل مستقيم خطوط يقع خارجا عنها فقد
وجد لبعض تشكل مستقيم الخطوط مساو للدايرة وقيل في التعليم
الاول قول مجمل وهو ان هذا الكلام بيان غير خاص بطريقة
الهندسة بل هو عام مشترك فيه ويوجد لاشياء اخرى و
يطابقها وليست تلك الاشياء متناسبة الجنس او مشتركة في
الموضوع او جنس الموضوع وقال بعضهم في بيان كون
هذا القياس لا على الشروط البرهانية لان السبب فيه انه
اخذ مقدمة غير خاصة بالمقادير لانه وضع في قوة كلامه
ان الاشياء التي هي اعظم من اشيا واحدة بعينها كالاشكال التي
في الدايرة واصغر من اشياء واحدة بعينها كالاشكال
المحيطة هي اشيا متساوية اى كالدايرة وذلك الشكل المستقيم
الخطوط المذكور قال وهذه المقدمة غير خاصة بالاشكال
بل بالاعداد وبالازمنة وغير ذلك فلذلك صار البرهان
غير مناسب واظن ان هذه المقدمة المستعملة في هذا ا
لقياس وان كانت غير خاصة بالمقادير فهي خاصة بجنس
المقادير اعني الكم والمقدمات التي من هذا الجنس مستعملة في العلوم
مثل ان الكل اعظم من الجزء وان كل كم اما مساو واما ازيد

واما

واما انقص فان هذين اولا للكم ثم للمقادير والعدد واذا اريد
لمن يجعلها خاصين باحد الموضوعين قيل في المقادير
ان الكل اعظم من الجزء وقيل في الاعداد ان الكل اكثر من
الجزء وايضا قيل في المقادير ان كل مقدار اما مساو لمقدار
اخر او ازيد او انقص وفي الاعداد كل عدد اما مساو لعدد
اخر واما ازيد واما انقص ومن هذا الجنس ما يقال تارة
لمن المقادير المساوية لمقدار واحد متساوية وتارة الاعداد
المساوية لعدد واحد متساوية وما اشبه ذلك من جميع
هذه على نحو ما انكره هذا المتناول وبالجملة فليس انما يستعمل
في العلوم الجزئية من المبادي مبادي خاصة لمحمولات بموضوعات
بل والخواص باجناسها ايضا التي تشترك فيها ولكن ينقل من
العموم الى الخصوص بما فذا اشبه البين وهذا يمكن ايضا ان يعمل
بهذه المقدمة تدقيق لمن الاشكال او المقادير ذوات الاشكال
التي هي اصغر من اشكال باعيانها واكبر من اشكال باعيانها
فهي متساوية فيصير مبدا بلا ابما فان لم يصر هذا
مبدا فلا واحد من تلك المبادي الاخر يصير مبدا لكن الوجه
الذي عندي في هذا ان هذه المقدمة انما ينتفع اذا احدث

خلة

هكذا ان الداير
ة واسطة بين اشكال بلا نهاية في القوة دا

فيها واشكال بلا نهاية في القوة محيطة بها واعني بالواسطة

ما هو اكبر من كل هذه واصغر من كل تلك باعيانها وههنا شكل

مستقيم الخطوط لا محالة وهو اكبر من جميع الداخلة واصغر

من جميع الخارجة فالداير
ة وذلك الشكل المستقيم الخطوط

متساويان فان فرضت الاشكال اشكالا باعيانها ولم تفرض

غير متناهية لم يجب ان يكون المتوسطان بينهما متساويين

الا ان يوضع تلك الاشكال على ترتيب متصل وهذا لا يمكن في الاشكال

لان كل شكل يفرض اصغر من الداير
ة فهناك شكل آخر ايضا اكبر منه

واصغر من الداير
ة بل يحتاج ان تقع هذه الداخلة والخارجة

اشكالا بالقوة بغير نهاية فيكون في هذا خلل من وجهين احدهما

في البرهان والآخر في المطلب اما في البرهان فلانه تكلم على امور

بالقوة وجعل منها المقدمات وليس ما بالقوة من العوارض الذاتية

بالمقادير والاشكال ولان العوارض الذاتية لجنس الكم بل اعم

من جميع ذلك لانه من العوارض الذاتية بالموجود وانما ينقل منه

العلم الاعلى الناظر بالموجود المطلق بما هو موجود وما يعرض له

بذاته من جهة ما هو موجود الى العلوم الناظرة في اشياء تحت

الموجود

الموجود اذا كانت تلك الاشياء من شانها ان يكون بالقوة وبالفعل كالامور
القابلة للتغير والحركة واما الصورة الهندسية فانما يوجد مجردة عن المواد
ويشار اليها في الوهم والعقل بالفعل على انها امور موجودة واما
الخلل في المط فهو بسببه هذا بعينه لان ذلك المضلع المتوسط ليس مشارا
اليه بالفعل انما يشار اليه على انه موجود بالقوة بين امور ما بالقوة
مجهولة والبيان الذي بين ان مضلعا مثل هذا ليس يكون ايضا بهذا سببا
بل اما جدليا ولما منطقيا من العوارض الغريبة وانا اظن انه
بهذا السبب صار هذا القياس ليس برهانيا ولا ذاتيا للمهندسة بل خارجيا
وقيل في التعليم الاول يحسن ان يكون الحد الاوسط من العوارض الذاتية
حتى يكون البرهان متناسبا ويكون انما تم البرهان على الشيء من جهة
ما هو هو مثلا لو اردنا ان نبين ان ثلث زوايا المثلث تساوي
لقائمتين فيجب ان ناخذ الحد الاوسط من الامور الذاتية للمثلث
او لجنس المثلث وبالجملة للموضوع الذي المثلث من عوارضه
الذاتية فان جا حدا اوسطا من جنس اخر صح لئن يكون من جنس
اعلى وينتقل عنه الى ما تحته كما بينا من حال الهندسة والمناظر
والحساب والموسيقى ويكون السبب في ذلك هو المشاركة في الموضوع
بوجه ما على قبل من قبل فيكون في العلم الاسفل يعطى برهان ان والعلم

الاعلى يعطى برهان لم وذلك لان المقدمات ما يكون في العلم الاسفل ماخوذة
مسلمة على سبيل موضوعات او مصادرات غير معلومة من العلل ومعلوم ان
نتايجها لا يكون على الحقيقة يقينية ما لم يحصل اليقين بمقدماتها وانما
يحصل اليقين بمقدماتها في العلم الاعلى اذا كان الاوسط انما هو بالذات
في العلم الاعلى فهناك نظفر بالعلل والاسباب الذاتية فان نقل احد
ذلك البرهان من العلم الاعلى الى العلم الاسفل فقد ادخل في العلم
الاسفل ما ليس منه وقد ظن قوم ان المراد في ذلك ان العلم الاعلى
يعطى اللم في المسئلة بعينها الذي يعطى العلم الاسفل فيها الان وهذا
غير سديد لانه على هذا التاويل يجب ان يحصل المسئلة فيهما واحدة
بعينها فيكون العلم الاسفل مشاركا للعلم الاعلى في المسايل ويكون
لا محالة مشاركا في الامور الذاتية للموضوع في المسئلة فيكون مشاركا
في الاوسط فيكون صالحا لان يبرهن في كل واحد منهما بما يبرهن به في
الاخر ولا يفترقان الا بان هذا يعطى الان وذلك يعطى اللم بل يجب ان يعلم
ان الاعلى انما يعطى اللم على الوجه الذي قلناه او على وجه بيناه حيث
تكلمنا في حال الموسيقى والمناظر لا على الوجه الذي قيل وبالحقيقة فان
الوجه الذي قيل في الموسيقى والمناظر فهو رخصة تدعو اليها الضرورة
وقصور الانسان عن اعداد ما يحتاج اليه قبل وقته لنفسه فضلا

عن

عن غيره ممن ينظر نظرا فى امر يحتاج الى عدة ولولا ذلك لكان
بالحرى ان يبرهن على احوال الخطوط التى يوخذ من المناظر
واحوال الاعداد التى يوخذ فى الموسيقى لا فى علمى المناظر و
الموسيقى بل فى علمى الهندسة والحساب ويهذ نتايجها لاصحاب
المناظر والموسيقى ولكن لما كانت المنة الانسانية قاصرة
عن يعرف وجميع المقدمات التى ينتفع اليها فى المناظر و
الموسيقى حاجة ما اذ كان ذلك كثيرا جدا لم يمكن اعدادها
اعدادا مستوفى بل من اعد ذلك ما ينقص اليه الاصول دون
الفروع او ينقص اليه الاصول المشعور بها دون اصول لم يشعر بها
بعد فلما وقع الاعان فى الاستنباط حاجة الى مقدمات
اخرى كسل عن ان يفرد عن العلمين ويلحق بالعلم الذى هو منه
ولنرجع الى ذكر اختلاف معونة العلمين على اللم والآن فنقول
اما العلمان المختلفان فى العلو والتوقف فى الاكثر انما يتم البرهان
المعطى اللم من العلم الاعلى للاسفل بان يعطى الاعلى الاسفل مقدمات
يوخذ مبادى البرهان ومن هذا القبيل ايضا ان يكون فى
احدهما برهان حتى الكل على سماء فى الثانى برهان اخر حد الاوسط
علة ما اخرى قبل تلك العلة وهو علة العلة فيكون الاسفل

يمكن خ ل

لم يعط العلة بالتمام وكثيرا ما يكون امثال هذه المسايل مردودة في
المعلم والسبب في ترديدنا قصور من الناس عن المبالغة في التميز
بين مسايل العلم الطبيعي والحكمة الاولى مثل ما كان في النظر في مبادي الحركة
الاولى وثباتها لكن العلم الطبيعي يعطي العلة التي هي الطبيعة التي
لا ضد لها والمادة البسيطة التي لا اختلاف فيها فيمتنع ان
يعرض فساد او تغير لكن الحكمة الاولى يعطي العلة الفاعلة المقومة
التي هي الخير المحض والعقل المحض والعلة الغائية الاولى التي هي
الوجود المحض فالبرهان في العلمين مختلفان لكن العلم الطبيعي
مع انه يعطي برهانا فانه لم يعط البرهان اللمي مطلقا بل اعطى
ان ذلك مشابه لمقومات المادة موجودة وتلك الطبيعة
موجودة والعلم الاعلى يعطي البرهان اللمي الدايم مطلقا واعطى
علة دوام المادة والطبيعة التي لا ضد لها فيلزم مقتضاها
وكذلك العلم الطبيعي يعطي العلة في كون الارض غير كرية بالتحقيق
ووقوع الماء في قعور منها حتى تنكشف اديمها في بعض النواحي
فيكون سبب ذلك في العلم الطبيعي ان الماء بالطبع سيال الى القعور
والارض يابسة لا يتشكل بذاتها بل يحفظ الاشكال التي تعاقبه
واذا اتفق لاجزائها كون وفساد بقي مكان الفاسد قعرا او وهدة

ولم يحكم

ولم يجتمع لاجله ايا في على الشكل الكري وبقي مكان الكاين ربوه
وكذلك الحال عند اتفاق ساير الاسباب التي توجب نقل جزء منها
عن موضعه واما الماء والهواء وغير ذلك فكل مجتمع على كله
اذا زيد عليه او نقص منه وذلك الشكل هو الشكل البسيط الكري
الذي لا يجوز غيره ان يكون بقبض طبيعة البسيط واما في الحكمة الاولى
فيكون العلة لهذا متلاما من جهة الغاية وهو ان يستقر الكائنات
على مواضعها الطبيعية والحال في البراهين على ما قلنا فهذا
ما هو على الاكثر من حال معونة الاعلى في الاسفل واما في الاقل فربما
اخذ العلم الاعلى مبادي اللم من العلم الاسفل بعد ان لا يكون تلك المبادي
متوقفة في الصحة على مبادي انما تبين في العلم الاعلى او يكون تبين
بمبادي من العلم الاعلى لكن انما يتبين بها ثانيا في العلم الاعلى مسائل
ليست مبادي لها وللجزء الذي فيه من هذا العلم الاسفل بل كما
ان بعض مسائل علم واحد ويكون مبادي بالقياس الى بعض
المسائل منه بوساطة مسائل هي اقرب الى المبادي منها
فلا يبعد ان يكون مسائل علم ما يتبين بمبادي من علم اخر ثم يصير
تلك المسائل مبادي لمسائل اخرى من ذلك العلم الاخر من ذلك العلم
الاخر بلا دور فيكون هذا حال مسائل بين في علم اسفل بمبادي

فيه

من علم اعلى ثم تبين بها مسايل ما من علم اعلى واما ان يكون
هذه المبادى الماخوذة من العلم الاسفل الاس من مبادى العلم
الاعلى بوجه فذلك مثل ان سبين بالمبادى البينة بانفسها
او بالحس او بالتجربة واذا كانت هذه مبادى رسائل
من العلم الجزئ وهى مبادى مسايل من العلم الاعلى صارت
بوساطة العلم الجزئ مبدا المسايل من العلم الاعلى لكن المبنى
على الحس والتجربة لا يعطى اللم فى علم اسفل ولا علم فوق بل انما
يكون يمكن ان يعطى اللم من هذه فى العلم الاعلى ما كان
مبنيا على المبادى البينة بنفسها واعلم ان الامور الجزئية الجسمية
والتجربية هى اقرب الى العلوم الجزئية منها الى العلوم الكلية
كما ان الامور العامة العقلية اولى بان يكون المبادى المقتضية
منها مبادى العلوم الكلية فاى ما كان اشد عموما فهو
والى بان يكون مبداء للعلم الذى هو اشد عموما واما
العلوم التى ليس بعضها تحت بعض ولا تحت جزء بعض
فكثيرا اما ان يكون احد العلمين معطيا فى مسئلة واحدة بعينها
برهان الان والاخر معطيا فيه برهان اللم مثل ان العلم
الرياضى يعطى فى كرية الماء برهان ان بالدليل والعلم

الطبيعى

الطبيعي يعطي برهان اللم وايضا كذلك القول في كرية الارض ووقوفها في الوسط وكرية الاجسام السماوية فان الرياضي يعطي برهان الان والطبيعي يعطي برهان اللم في جميع ذلك وكثيرا ما يصدق ان يكون احد هذين العلمين من هذه العلوم التي ليس بعضها تحت بعض يعطي الاخر مبادي اللم مثل العدد والهندسة في مسايل المقالة العاشرة ولا يصدق في العلوم الجزئية ان يعطي علمان معا برهان اللم لمسئلة واحدة ونحن نخبر بعد عن العلة في ذلك فانا نستوضح بعد ان العلل كم هي وانها كيف تكون حدودا وسطى واذا كانت حدودا وسطى فكيف يكون حتى يكون معطية للبرهان التام واما ههنا فنقول في الجملة ان الاسباب اربعة سواء كان الفاعل وما في جملته والموضوع وما في جملته والصورة وما يجري مجراها والغاية وهي التمام الذي لاجله يكون ما يكون واليه تسوق مبدا الحركة وما يجري مجراه وربما كان الشي ليس له من الاسباب الا الفاعل والغاية فقط كالعقول المفارقة وربما كان للشي جميع هذه الاسباب واذا لم يكن للشي

للهندسة

فيه تعداد العلل

مادة وحركة فان الفاعل الذي لو كان له انه فاعل فنحو اخر
بل ويكون نسبته اليه نسبة داخلة في صورته وكذلك
غايته فكل ما هو مجرد عن المادة فانما يمكن ان تعطى من
الاسباب ما هو صورية فقط وتسمى العلوم المختصة بمثله
علوما انتزاعية فمن العلوم الانتزاعية ما انتزاعيته بالذات
كالعلوم الناظرة في الموجودات التي صورها
مفارقة للمواد على الاطلاق ومنها ما هي انتزاعية بالحد
كالعلوم الرياضية فان موضوعاتها امور غير مفارقة
الذات للموضوعات ولكن مفارقة الحدود لها وذلك لان
موضوعاتها امور غير معينة بالنوع فان المثلث كما يكون
في خشبة كذلك يكون في ذهب فليس يقتضي طبايعها
موضوعا معينا بل كيف اتفق فليس شيء من الموضوعات
التي توجد فيه مداخلة في حدودها لهذا السبب واما
الصور الطبيعية فان لكل واحدة منها مادة ملايمة
لها بالنوع لا يمكن ان يوجد تلك الصورة منها مفارقة
لها ولا في مادة اخرى فطبايع تلك الصورة مخصصة بتلك
المادة فلذلك يدخل المواد في حدودها والامور

الطبيعية

95

الطبيعية هي التي يجتمع فيها بالذات هذه العلل كلها ثم
من العلوم ان ما كانت الحدود الوسطى في براهينه ماخوذة
من علل صورية فقط فلا يجوز ان يشترك في البرهان
عليه علمان اذا اريد بالبرهان برهان اللم واما اذا كانت
له علل مختلفة فلا يخلو اما ان يكون بعض تلك الاسباب خارجة
عن موضوع الصناعة مثل السبب الاول الفاعل للامور الطبيعية
على الاطلاق والغاية القصوى فانها مفارقة للموجودات الطبيعية
اما السبب الفاعل فبالذات واما الغاية القصوى لها فمن وجه
بالحد ومن وجه بالذات واما ان يكون كل تلك داخلة في
موضوع الصناعة اما كائنة انواعا لها او كائنة من عوارض
الذاتية مثل السبب الفاعلي والتمامي والمادي والصوري
لموجودات ما طبيعية دون العامة للكل مثل اسباب الانسان
او اسباب نوع او اسباب جنس اخر من الكائنات الطبيعية
او الطبيعيات التي ليست بكائنة فان اسبابها الظاهرة كلها
طبيعية ونشرح هذا فيما هو اظهر كالانسان فان سببه الفاعلي
الظاهر اما انسان او نطفة او قوة في نطفة وصورة فيها
وهذه الثلثة اما نوع موضوع الصناعة واما صورة واما

عرض ذاتي داخل في موضوع العلم الطبيعي الذي هو الجسم من جهة
ما هو يتحرك ويسكن وسببه المادي اما الاركان او الاخلاط
او الاعضاء وهو من انواع الجسم الطبيعي وسببه الصوري النفس
وهو من حيث هو صورة ما للجسم الطبيعي وكمال ما له وسببه الكمالي
الغائي الذي يخصه وجوده كمال جوهر يمكن حصوله من مبادي كائنة
فاسدة حصولا متخذا من نفس وبدن حتى يكون من شانه
ان يبقى نفسه للسعادة وهذا الكمال من عوارض الجسم الطبيعي
التي لا يمكن ان يوجد في غيره ويشبه ان يكون الفاعل والصورة
والغاية في الامور الطبيعية واحدا بالنوع ولن يكون الغاية
التي هي غير الصورة في الطبيعيات خارجة عن فعل الطبيعة
ومن عند مبدا اعلى من الطبيعة وغاية له مثل ان فاعل الانسان
انسانية ما وصورته انسانية وهي غاية الفاعل الطبيعي
واما الكمال الاخر كالطحن الذي هو الغاية المقصودة في تعريض
الاضراس للطحن فهي مقصودة عند مبدا اعلى من الطبيعة و
اما نفس التعريض فانه غاية للفاعل الطبيعي ومقصود له.
فكان الغاية في الطبيعيات غايتين غاية هي صورة وهي نهاية
حركة وتمام محرك طبيعي مثل التعريض وغاية بعد الصورة ليست

الصورة

الصورة المقصودة قصدا اوليا في حركة التكوين وهي مثل
الطين وهي غاية لفاعل الغاز الطبيعية ونقول بقول مطلق ان المادة
والصورة لا يجوز لهما ان يكونا غريبين من جنس الصناعة والفاعل
والغاية ربما كانا غريبين فاذ مهدنا هذه الاصول فنقول
انا امكن ان يكون بعض اسباب الشئ خارجا عن موضوع
صناعة وواقعا في صناعة اخرى امكن ان يكون على المسئلة
برهانان من علتين واما اذا كانت الاسباب متعلقة با
لموضوع غير غريبة منه لم يمكن في غير ذلك العلم اعطاء برهان
لم فقد اجتمع من جميع ما قلناه انه لا سبيل الى اقامة البراهين
الا من مباد خاصة وبهذا السبب يغلط وسن في كثير من
الاشياء انا علمناه بالحقيقة اذا كانت المقدمات الماخوذة
في قياساتها صادقة ولا يكون علمناه العلم الحقيقي اذ لم يكن
مناسبة الفصل العاشر

من البين انه لا سبيل الى اقامة البراهين في العلوم على
مباديها والا فما سبيل به المبدا هو المبدا والعلم به احق من العلم
بما قبل انه مبداه فبعض سائر العلوم بينة بنفسها وبعضها
محتاج الى بيان وكلاهما من المستحيل ان يبينا في العلوم الرج

مبادئها اول واما البينة بانفسها فلا يمكن بيانها في ذلك العلم ولا في
علم اخر واما ما ليس بينا بنفسه فانما يمكن بيانه في علم اخر وخصوصا
في علم اعلى ومبادي العلم الاعم الذي سائر العلوم تحته جلها بينة
بنفسها وبعضها ماخوذة من علوم جزئية تحتها على ما قلنا
وذلك قليل واما موضوع الصناعة فقد يجب ان نصدق به
ولن نتصور جميعا فما كان منه ظاهر الوجود خفي الحد مثل
الجسم الطبيعي لم يوضع وجوده في العلم بل اشتغل بان يوضع
حده فقط وما كان خفي الوجود والحد معا مثل العدد
والواحد والنقطة فانهم يضعون وجوده ايضا ووضع
وجوده هو من جملة مبادي الصناعة التي تسمى اصولا موضوعة
لانه مقدمة مشكوك فيها مبنية عليها الصناعة وان كانت ظاهرة
الامرين جميعا كان تكلف وضع الامرين فضلا وربما
وضعوا الحدود فقط في الشيء الذي هو خفي الوجود والحد جميعا
اذ قد يفهم من ذلك ان الشيء موجود ولكن الحد ليس بحسب الاسم
بل بحسب الذات كقولهم في فاتحة علوم الهندسة ان النقطة
شيء ما لا جزء له واما المحمولات الذاتية من العوارض في هذه الموضوعات
فانها هي المطلوبة كما قلنا مرارا فلا يمكن ان يوضع وجودها

علي كبير

على سبيل اصل موضوع او مصادرة ولا على سبيل البيان قبل البرهان
عليها انما يوضع في فاتحة الصناعة حدودها ان كانت خفية
الحدود واما ان كانت ظاهرة الماهية مثل المساواة والزايد
والناقص وما اشبه ذلك في علم الهندسة فربما لم يتكلف وضع لذلك
بل انما يوضع حد مثل الوحدة والمستقيم والمثلث والاصم و
المنطق في الهندسة والزوج والفرد والمربع والمكعب والمستوى
في الحساب فهذا القسم انما يوضع فيه الحدود فقط واما المبادى
فيجب ان يكون قد علمت من طريق الهلية وهو التصديق
حتى يمكن ان نعلم بها شيء آخر اما تصديقا حقيقيا او تصديقا
وضعيا ولابد من تصورها والا لم يمكن التصديق بها فيجب
ان يكون موضوعة الانية في نفسها وموضوعة ماهية الاجزاء
في فاتحة الصناعة الا ان يستغنى لفرط الشهرة او الوضوح
عن ذلك ولئن كانت اعم من الصناعة خصصت بالصناعة
على نحو ما قيل فاذن الموضوعات ان احتيج الى التنبيه على وجودها
وضعت وضعا ولا برهان عليها في الصناعة بل على عوارضها
الذاتية واما العوارض الذاتية فيحد حدا فقط اذا احتيج
اليه فلا يوضع موجودة الا عند الفراغ عند اقامة البرهان

في مسئلة مسئلة لسببين مثل انها موجودة لموضوع
او مساوية لموضوع والمبادي التي ليست اصولا
موضوعة وليست مصادرات فان وضعها من التكلف
مثل ان النقيضين لا يجتمعان وما اشبه ذلك فان نازع
فيها منازع فلا ينقلب بذلك اصلا موضوعا او مصادرة
لان تلك المبادي يعترف باللسان دون العقل وبالقول الخارج
دون القول الداخل وانما القياس الذي يتكلف احيانا
في تصحيح شيء من ذلك او تبكيت يخالف فيه من السو
فسطائية فان ذلك كله نحو القول الداخل لا الخارج وعلى
ما عرف فيما سلف ونعرف فيما نستانف واما المبادي
التي قد يشك فيها فلا بد من ان يوضع وجودها ويفهم
ماهية اجزائها فانها ان لم يكن يبنيه تصور الاجزاء والحد
فليس اصلا موضوعا ولا مصادرة لانه ليس فيه حكم
بل انما يوضع لتفهيم اسم فقط اللهم الا ان يسمي انسان كل
مسموع في فواتح الصناعات اصلا موضوعا بل انما الاصول
الموضوعة اشيا يصدق بها وهي في نفسها صادقة
يجتمع من التصديق بها ولو بالوضع مع مقدمات اخرى

نتيجة

سحه ولحد ود ليست كك ولما قيل في التعليم الاول هذا
وظن لظن لعله سبق الى بعض السامعين انه ربما كان
من المقدمات المستعملة مبادا ما نعلم كله او لمسئلة منه ما هو
كاذب ثم يطلب منها بحجة فكان سايلا سال وقال قد
يذكر في العلوم اصولا موضوعة ومقدمات كاذبة
تنتج منها الى المسايل مثل ما ان المهندس يقول خطا ب
لاعرض له وهو مستقيم ولا يكون كذلك ومثلث ا ب ج مستقيم
الخطوط متساوي الاضلاع ولا يكون في الحقيقة كذلك
بل يكون كاذبا فيما يقول ويروم مع ذلك انتاج نتيجة صادقة
وانما يكون كاذبا لان ذلك الخط لا يكون عديم العرض
ولا مستقيما في الحقيقة ولا ذلك المثلث يكون متساوي
الاضلاع في الحقيقة فاجيب وقيل ان هذا الخط
المخطوط والمثلث المشكل ليس مخطوطا لافتقار البرهان
الى مثله والبرهان هو على خط بالحقيقة مستقيم وعديم
العرض وكذلك على مثلث بالحقيقة متساوي الاضلاع المستقيم
وانما خط ذلك وشكل هذا اعانة للذهن بسبب التخيل
والبرهان هو على المعقول دون المحسوس ودون المتخيل

التخييل

ولو لم يصعب تصور البرهان المجرد عن التحمل لما احتيج
الى تشكيل البتة فقد بان لنا ان الاصول الموضوعة مصدق
بها وعلل للتصديق بالنتيجة والمطلوب لا كالحدود وايضا
فان كل اصل موضوع فهو محصور كلي او جزئي وليس شي
من الحدود بمحصور كلي ولا جزئي فليس شي من الاصول
الموضوعة بحدود على انه لا حاجة الى هذا البيان بعد ما قبل
ولان قوما حسبوا ان موضوعات العلوم هي صور مفارقة
لكل نوع منها يق بمثال ما يشبهه قائم بذاته عقلي موجود
لا في مادة فبالحري ان يقع الشك وحله في جملة ما يتعلق
بالبرهان ويجب ان يذكر اولا السبب الذي حمل اولئك
على هذا الظن فنقول انما وقع اولئك القوم في هذا الظن
من جهة قياس خاص فقالوا ان هذه العلوم كلها انما
ينظر في موجودات فالمعدومات لا فائدة في النظر فيها
ثم الموجودات اما واقعة تحت الفساد والتغيير واما دائمة
الوجود غير متغيرة وايضا اما محسوسة واما معقولة.
والفاسدات لا برهان عليها ولا حد لها والمحسوسات
ليست ايضا مبرهنا عليها ولا محدودة من جهة ما هي

التحميل

محسوسة

99

محسوسة وشخصية بل من جهة طبيعة عقلية اخرى فالبرهان
ليس يقوم على الشمس من جهة ما هي هذه الشمس بل من جهة
ما انها شمس مجردة من سائر العوارض اللاحقة لها والتخصيص
العارضة لها وكذلك الحد ليس لها من جملة ما هي هذه الشمس
فاذا كان كذلك كان البرهان على صور معقولة مجردة عن
المادة لئلا يكون محسوسة ولا قابلة للفساد وكذلك الحد فبعضهم
وضع ذلك للعدديات فقط وبعضهم للعدديات والصور
الهندسية وبالجملة للصور التعاليمية دون الطبيعية
ونفي ايها الطبيعية وكان ماخذ هولاء في الاحتجاج
شيا اخر وهو ان هذه مستغنية عن المادة في الحد وكذلك
في الوجود قالوا واما ما يضعه الرياضي من خط وشكل محسوس
فهو كاذب فيه فالخط والشكل الحقيقي عقلي وعليه البرهان
وقوم الحقوا الهندسيات بالعدديات وجعلوا العدديات
مبادي للهندسيات واما افلاطن فجعل الصورة المفارقة موجودة
لكل معقول حتى للطبيعيات فانها اذا كانت مجردة مثلا
واذا اقترنت بالمادة صورا طبيعية وجميع هذا باطل
فان الصور الطبيعية لا تكون هي هي اذا جردت عن المادة

والصور التعليمية لا تقوم بلا مادة ولكن كانت تحد لا بالمادة
والكلام في ابطال هذه الاراء والقياسات الداعية اليها
انما هي في صناعة الحكمة الاولى دون المنطق وعلوم اخرى
بل يحس في المنطق بوجه من الوجوه ان يتبين ان هذه
وان فرضت موجودة فلا يدخل لها في علم البرهان ولا هي
موضوعة لهذه البراهين التي تجري في تعليمها لان هذه البراهين
وان كانت بالذات واولا لامور عقلية كلية فانها ثانيا
وبالعرض للمحسوسات والفاسدات فان كل حكم يصح على الشمس
المطلقة يصح على هذه الشمس وكل حكم يصح على المثلث على
الاطلاق فيصح على هذا المثلث واذا صح ان كل انسان حيوان
صح على انسان ما انه حيوان والبرهان الذي لا بد من ان
يكون فيه قول كلي ليكون شاملا للكثرة بان يعطي اسمه
وحده للكثرة الجزئية ويمكن ان يجعل الكلي فيه المحكوم
عليه بالحكم الكلي حدا اوسطا موجبا للكثرة بالاسم والحد
مما حكم عليه حكم على الكثرة واما الصور فانها ان كانت
موجودة فلا يجب ان يكون الحكم عليها حكما على الكثرة
من الجزئيات الشخصية ولا يمكن ان يكون حدا اوسط

فی اثبات شیٔ علی الکثرة من الجزئیات الشخصیة وذلک
لان المثل ولئن قلنا انها تعطی الکثرة أسماها فلا یمکننا
ان نقول انها یعطیها حدودها لانه لیس شیٔ من الجزئیات
الشخصیة بصورة عقلیة مفارقة ابدیة وهذا هو الحد
الجامع للصور المفارقة وکیف یمکن ان یکون طبیعة
الانسان المحسوس یحمل علیها طبیعة الانسان المثالی
وهذا الانسان حیوان ناطق مایت وذلک لا حیوان
ولا ناطق الا باشتراک الاسم ولا مایت وکیف یقال لشیٔ
من هذه انها تلک کما یقال انها حیوان فاذن الصور المثلیة
لا تعطی اسماها وحدودها معا للکثرة والجزئیات
فلا یصلح ان تتخذ حدودا وسطی فی برهان علی الجزئیات
ولئن کان ذلک البرهان برهانا بالعرض وکذلک لا یجوز
ان یکون حدودا کبری واما انها لیست حدودا صغری
فلان الحدود الصغری اما ان تکون اعیان الموجودات
المبحوث عن احوالها واما امورا الحکم علیها حکم بوجه
ما علی اعیان الموجودات ولیست اعیان الموجودات
الطبیعیة ولا الریاضیة ولا هی ایضا امورا الحکم علیها حکم